

تأثير النظام التجاري العالمي الجديد على الدول الإسلامية

الدكتور/ صباح نعوش
باحث اقتصادي مقيم بفرنسا

المقدمة :

بهدف تحقيق فرص إضافية للنمو ودعم التنمية عن طريق زيادة المبادلات التجارية العالمية، نظمت خلال خمسين سنة تقريباً ثماني جولات للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف، اختتمت بجولة أورغواي (١٩٨٦-١٩٩٤). تمخض عن هذه الجولة إنشاء منظمة التجارة العالمية التي أصبحت الإطار الوحيد لتنفيذ الاتفاقات متعددة الأطراف. تصب هذه الجولات في محور واحد وهو تحرير المبادلات التجارية الدولية من القيود الكمية والرسوم الجمركية. ويرتكز هذا التحرير على مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ومبدأ المعاملة الوطنية.

كانت الجولة الأخيرة أهم الجولات لأنها توصلت إلى نتائج إيجابية حول إلغاء القيود الكمية المفروضة على الواردات. ولم تقتصر على تنظيم تجارة السلع بل شملت تجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية. كما أفرزت آليات جديدة تتعلق بفض المنازعات التجارية.

تختلف استفادة الدول من النظام الجديد تبعاً لدرجة تقدمها الاقتصادي وإمكانياتها المالية والتكنولوجية. كلما ارتفعت هذه الدرجة وهذه الإمكانيات زادت المكاسب، والعكس بالعكس. وعلى هذا الأساس لم يرقم النظام الجديد على اعتبارات إنسانية تهتم بمعالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية للبلدان الفقيرة بل على المنافسة الحادة في جميع الميادين التي قد تفضي إلى تعقيد هذه المشاكل. ولما كان العالم الإسلامي يتكون من بلدان نامية، تصبح مكاسبه ضعيفة مقارنة بتلك التي يحققها العالم الصناعي. ولما كانت هذه البلدان الإسلامية مختلفة اختلافاً كبيراً فيما بينها من حيث تقدمها الاقتصادي وإمكانياتها المالية، تصبح استفادتها وكذلك معاناتها من النظام الجديد متباينة.

ورغم ذلك فإن الانتماء إلى منظمة التجارة العالمية أقل خطورة من الانزواء. وهكذا انضمت إليها ٣٣ دولة إسلامية. يشكل هذا العدد غالبية الأقطار الإسلامية وسوف تحصل بلدان أخرى على العضوية في المستقبل القريب. ترى كيف يمكن للبلدان الإسلامية في عالم التكتلات الإقليمية تنمية مبادلاتها الخارجية وتجارتها البينية؟ ما هو وزنها في منظمة التجارة العالمية؟ ما هي حقوق والتزامات ومكاسب وخسائر هذه البلدان الناجمة عن الاتفاقات متعددة الأطراف؟ ما طبيعة المشاكل التي تعاني منها الأقطار الإسلامية بسبب النظام التجاري العالمي الجديد؟ للإجابة عن هذه الأسئلة سوف ينقسم موضوع هذه الورقة إلى ثلاثة فصول.

الفصل الأول: العلاقات التجارية الإسلامية.

الفصل الثاني: البلدان الإسلامية وآليات منظمة التجارة العالمية.

الفصل الثالث: البلدان الإسلامية والاتفاقات التجارية متعددة الأطراف.

الفصل الأول :العلاقات التجارية الإسلامية:

تراجعت أهمية التجارة الخارجية الإسلامية بصورة كبيرة خلال العقدین الماضیین. فقد انتقل حجم الصادرات الإسلامية (السلع والخدمات) من ٢٤٩ مليار دولار في عام ١٩٨٠ إلى ٤١١ مليار دولار في عام ١٩٩٧ م^(١) أي بزيادة قدرها ٦٥%. في حين ارتفعت الصادرات العالمية في نفس الفترة من ٢٢٩١ إلى ٦٨٨٧ مليار دولار أي بنسبة ٢٠١%. في بداية هذه الفترة كانت الصادرات الإسلامية تشكل ١٠,٨% من الصادرات العالمية ثم هبطت في نهايتها إلى ٥,٩%. أما واردات البلدان الإسلامية فقد ارتفعت من ١٩٦ مليار دولار في عام ١٩٨٠ إلى ٤٠١ مليار دولار في عام ١٩٩٧ أي بنسبة ١٠,٤% في حين ارتفعت الواردات العالمية من ٢٣٢٣ إلى ٦٧٦٤ مليار دولار أي بنسبة ١٩١%. كانت الواردات الإسلامية تشكل ٨,٤% من الواردات العالمية في بداية الفترة فأصبحت ٥,٩% منها في نهايتها. كما هبطت فوائض الموازين التجارية للعالم الإسلامي من ٥٣ مليار دولار في عام ١٩٨٠ إلى ١٠ مليارات في عام ١٩٩٧ م. حدث هذا التباطؤ رغم التقدم الهائل الذي شهدته التجارة الخارجية لبعض البلدان الإسلامية خاصة ماليزيا وإندونيسيا وتركيا. ويعود هذا التراجع إلى عوامل عديدة أهمها ازدهار المبادلات الأوربية والأمريكية بمعدلات عالية جداً. في حين تدهورت إيرادات النفط مما أثر بشدة على صادرات وواردات البلدان النفطية. كما تخبطت دول إسلامية بصراعات عسكرية عنيفة أفضت إلى تردي أجهزتها الإنتاجية فانعكس الأمر على تجارتها

(١) OIC. «ICDT's Annual Report 1999 on Inter-Islamic Trade».

الخارجية. أضف إلى ذلك تحسن التجارة البينية للتجمعات الإقليمية في حين تسجل التجارة الإسلامية البينية ركوداً واضحاً.

تحت تأثير هذه المعطيات يتعين على البلدان الإسلامية ألا تعتمد فقط على منظمة التجارة العالمية في تحسين مبادلاتها التجارية. ويجب بذل قصارى الجهود لمعالجة ضعف الاستثمارات الأجنبية من جهة وتنمية التجارة البينية من جهة أخرى.

١- الاستثمارات الأجنبية المباشرة :

خلال فترة طويلة دامت عدة عقود تركز الاهتمام على تحرير التجارة العالمية السلعية من الرسوم الجمركية والقيود الكمية. لم يحظ تحرير رؤوس الأموال باهتمام مماثل إلا في جولة أورغواي وسوف يزداد في الجولة التاسعة. فقد تبين أن تقليص تلك الرسوم والقيود لا يكفي لتنمية التجارة العالمية بل يتعين أيضاً منح حرية واسعة لرؤوس الأموال في الانتقال من بلد إلى آخر. كما حدثت تطورات أدت إلى تحول الأنشطة الاقتصادية من القطاع العام إلى القطاع الخاص. وساعد التقدم التكنولوجي في ميدان تبادل المعلومات وهبوط كلفة الاتصالات على تهيئة المناخ الملائم لهذه الحرية. فظهرت العولمة وما تحمله من جوانب إيجابية تارة وسلبية تارة أخرى.

كما هو معلوم يتخذ تدفق الأموال الأجنبية إلى البلدان النامية أربعة أشكال: المساعدات الرسمية، والقروض المصرفية، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، واستثمارات الحافظة. في التسعينيات بلغ حجم الشكل الأول ربع مجموع ذلك التدفق بعد أن كان يستحوذ على ثلثيه في الستينيات. كما شهدت القروض المصرفية الممنوحة للحكومات تدهوراً أكبر. أما الاستثمارات الأجنبية المباشرة

واستثمارات الحافظة فقد باتت تشكل ثلاثة أرباع ذلك التدفق. كما أن الجزء الأكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة يأتي من الشركات عابرة الجنسية ليذهب إلى القطاع الخاص في البلدان النامية. هذا التطور الناجم عن العولمة لا يتناقض بالضرورة مع مصالح هذه البلدان^(١).

إن درجة اندماج دولة ما في الأسواق المالية العالمية ناجمة عن خيارات اقتصادية. يقود الاندماج العشوائي إلى الوقوع تحت رحمة الحركة السريعة لرؤوس الأموال الأجنبية، ويؤدي الانزواء إلى إضعاف القطاعات الإنتاجية. رؤوس الأموال قصيرة الأجل التي تهدف إلى الربح السريع فقط يجب معاملتها بحذر شديد نظراً لخطورتها على المالية الخارجية في الدول التي تعتمد على تثبيت أسعار الصرف مقابل عملة معينة. أما الاستثمارات الأجنبية المباشرة فهي ضرورية جداً لتنمية التجارة الخارجية خاصة في البلدان الإسلامية. إنها الطريق الأمثل لوصول السلع إلى أسواق الدول الصناعية. إضافة إلى كونها الوسيلة الأساسية لنقل التكنولوجيا الحديثة والاستفادة من الخبرات في شتى الميادين. كما تساهم في تغطية عجز ميزان المدفوعات. نظراً لهذه المزايا تطبق البلدان الإسلامية كغيرها من الدول النامية أنظمة تمنح إعفاءات ضريبية تحت شروط معينة للاستثمارات الأجنبية. وتختلف هذه الإعفاءات حسب الدول وطبيعة النشاط. فقد تكون جزئية تتناول بعض الضرائب وقد تكون كلية تشمل جميع الضرائب المباشرة والرسوم الجمركية. وتتراوح مدة الإعفاء في أنظمة الأقطار الإسلامية

(١) طاهر حمدي كنعان. "دور الدولة في البيئة الاقتصادية العربية الجديدة. نظرة عامة من خلال آراء المشاركين". الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي. ندوة الكويت المنعقدة في ٤-٥ آذار ١٩٩٧. ص ٢٦.

بين سنتين وتندرج لتصل إلى ١٥ سنة. وغالباً ما تستأثر رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في الصناعات التصديرية بأعلى الإعفاءات. ويمكن لبعض الاستثمارات الحصول على تمويل داخلي إضافي واستئجار العقارات بأسعار رخيصة. كما تمنح لها ضمانات عديدة كمنع الاستيلاء وإمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالات النزاع ناهيك عن تمتعها بحرية تحويل أرباحها وأصولها إلى الخارج.

وإذا كان الدور المالي للإعفاءات الضريبية سلبياً بسبب مساهمتها في تقليص الإيرادات وارتفاع عجز الميزانية العامة، تُرى هل هنالك ما يؤكد على دورها الإيجابي في جلب الاستثمارات الأجنبية؟ بينت الدراسات التي قامت بها "إدارة الخدمات الاستشارية للاستثمار الأجنبي" التابعة للبنك العالمي^(١) بأن الإعفاءات الضريبية غير ضرورية لتشجيع الاستثمار الجاد. إنها تربك مالية المستثمر الأجنبي لارتفاع العبء الضريبي حال انتهاء فترة الإعفاء. كما أصبحت البلدان النامية تتنافس في منح الامتيازات الضريبية وغير الضريبية للأجانب دون المواطنين مما يتعارض مع مبادئ الإنصاف. ويشجع هذا الأسلوب على هروب رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج. وقد تدخل مرة أخرى إلى البلد بصفتها استثمارات أجنبية. ومن زاوية أخرى أوضحت التجارب أن ضرورة موافقة السلطات المختصة على تقرير الإعفاءات الضريبية أدت إلى تعقيد الإجراءات الإدارية وإلى تزايد الرشوة. بات من اللازم إلغاء هذه الإعفاءات والاستعاضة عنها بضرائب ثابتة وملائمة لنمط الاستثمار.

(١) Banque mondiale. "Rapport sur le développement dans le monde".

Washington 1998.

تعتمد قرارات المستثمرين الأجانب على عوامل عديدة أساسية وثنائية. الضغط الضريبي المرتفع عامل أساسي يحول دون جلب الاستثمارات الأجنبية بل يقود إلى هروب رؤوس الأموال الوطنية. لكن الإعفاءات السخية ليست سوى عامل ثانوي أحياناً غير فاعل لتشجيع الاستثمارات الأجنبية. فلا توجد حالة تتزاحم فيها رؤوس الأموال الأجنبية بسبب الإعفاءات الضريبية في دولة تشكو من تباطؤ النمو وضعف البنية التحتية واختلال مزمن للموازن الخارجية وكثرة القيود النقدية والتجارية والمالية على القطاع الخاص.

تتسم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالتوزيع غير المتكافئ في الدول النامية. فقد حصلت ١١ دولة آسيوية وأميركية لاتينية على ٧٦% من الاستثمارات في البلدان النامية^(١). وتحتل ماليزيا المرتبة الإسلامية الأولى والعالمية الرابعة عشرة في استقبال هذه الاستثمارات حيث بلغ حجمها ٣٠,٧ مليار دولار في الفترة الواقعة بين ١٩٨٥ و ١٩٩٥^(٢). وبالمقابل لم تحصل ٦٠ دولة عربية وأفريقية إلا على ٥٨% من الاستثمارات في البلدان النامية. يفسر هذا التوزيع أهمية التجارة الخارجية في آسيا وأمريكا اللاتينية وضعفها في أغلب الدول العربية والأفريقية.

يعود هذا الضعف إلى عوامل عديدة لا بد من دراستها لإيجاد الحلول لها.

تردي الأوضاع السياسية والإدارية والقانونية:

تعاني غالبية الأقطار الإسلامية من صراعات سياسية وعسكرية عنيفة. كما تشكو أنظمة التجارة الخارجية من إجراءات معقدة ومضرة. لتخليص سلعة من

(1) United Nations. UNCTAD. «World Investment Report 1998». Trends and Determinants.

(2) OMC. Focus. N° 13. 1996. P 10.

المنافذ الجمركية لبعض البلدان العربية لابد من الحصول على موافقات يصل عددها أحياناً إلى العشرين. وتستغرق معاملات التصدير والاستيراد وقتاً طويلاً^(١).

يقود هذا الوضع إلى ارتفاع تكاليف التجارة الخارجية ومن ثم إلى تآكل القدرة التنافسية للسلع العربية ناهيك عن تعرض بعض البضائع للتلف. وتستوجب قوانين بعض البلدان مشاركة المواطن في المشروع الذي يقيمه الأجنبي. وقد لا تكون هذه المشاركة ضرورية من وجهة نظر الأجنبي. بل تذهب قوانين بعض البلدان إلى منع مساهمة الاستثمارات الأجنبية في أنشطة القطاع الخاص منعاً باتاً.

ضعف التعاون الإسلامي البيني:

رغم كثرة الاتفاقات الاقتصادية والقرارات المتخذة على صعيد مؤتمرات القمة لا يزال التعاون الاقتصادي الإسلامي ضعيفاً. ويلاحظ ذلك في التجارة الخارجية (الفقرة الثانية من هذا الفصل) والاستثمارات المباشرة. بدون شك شهدت الدول الإسلامية ارتفاعاً في التدفق البيني لهذه الاستثمارات. في المنطقة العربية مثلاً انتقل حجم الاستثمارات البينية من ٢٢٧ مليون دولار في عام ١٩٨٧ إلى ٢٢٤٩ مليون دولار في عام ١٩٩٨^(٢). وعلى الرغم من هذا التطور الإيجابي لا تزال هذه الاستثمارات ضعيفة مقارنة بتدفق رؤوس الأموال العربية إلى خارج المنطقة وتعاني من عدة قيود. من الناحية النظرية تتركز هذه الاستثمارات على "الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول

(١) جامعة الدول العربية. التقرير الاقتصادي العربي الموحد. ١٩٩٦. ص ١٣٠.

(٢) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. "مناخ الاستثمار في الدول العربية". الصفاة ١٩٩٨. ص ٤٦.

العربية" لعام ١٩٨١ التي تهدف إلى تطوير العمل العربي المشترك وتنسيق القواعد القانونية الداخلية. وافقت الأقطار العربية صراحة على سمو هذه الاتفاقية على القوانين الوطنية. ففي حالة تعارض أحكامها مع القانون المحلي، تتعطل نصوص هذا الأخير وتسري أحكام الاتفاقية. لذلك لا يوجد في العالم العربي ضمان للاستثمار العربي البيني أفضل من أحكام هذه الاتفاقية التي جاءت بالمبادئ التالية: حرية تنقل المستثمرين العرب بين الأقطار العربية، تحرير انتقال رؤوس الأموال العربية من أي قيد، المواطنة الاقتصادية التي تعني معاملة رأس المال العربي كرأس المال الوطني.

على الصعيد العملي ولأسباب ترتبط بالمشاكل السياسية وعدم تجانس الأنظمة الاقتصادية، لم تحترم هذه المبادئ. فلا يزال المستثمر العربي يعاني من صعوبة تنقله بين البلدان العربية. ولا تزال رؤوس الأموال العربية تشكو بشدة من تقييد حركتها. ولا تزال المواطنة الاقتصادية بعيدة المنال.

ارتفاع الرسوم الجمركية:

تفرض البلدان الإسلامية ضرائب جمركية مرتفعة على وارداتها في حين يستوجب تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة تحرير التجارة الخارجية من هذه الرسوم التي انخرفت عن هدفها الأساسي. إذ يفترض فيها أن توفر الحماية للسلع المحلية المماثلة من المنافسة الأجنبية. ويشترط من الناحية المبدئية أن تكون هذه الحماية محددة بفترة زمنية تستغلها الصناعات المحلية لزيادة الإنتاج وتحسين نوعيته. لكن تزايد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية حتى منتصف الثمانينيات أدى إلى تفاقم عجز الميزانيات العامة ولم تستطع السياسات المالية للأقطار الإسلامية الاعتماد على الضرائب المباشرة نظراً لكثرة التهرب منها ولتدني

مستويات الدخول الفردية. أمام هذا الوضع لابد من اللجوء المتزايد للضرائب غير المباشرة ومن بينها الرسوم الجمركية فتحول الهدف الأساسي لهذه الأخيرة من اقتصادي إلى مالي بحت. أصبحت تفرض بأسعار مرتفعة على السلع المستوردة حتى عند عدم وجود سلع وطنية مماثلة. بالنتيجة النهائية لم تتقدم الصناعات المحلية وتقيدت المبادلات الخارجية وتعثرت الاستثمارات الأجنبية.

تباطؤ عمليات التخصيص:

لا يهتم الاستثمار الأجنبي بتأسيس مشاريع خاصة به فحسب بل يسعى أيضاً إلى شراء حصص في الشركات المحلية بما فيها شركات القطاع العام المعدة للتخصيص. بين عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٦ بلغت الإيرادات الحكومية من جراء بيع المشاريع العامة عن طريق التخصيص في شرق آسيا ٢٦١٩٨ مليون دولار. ساهمت الاستثمارات الأجنبية فيها بمبلغ ١٣٧٨٧ مليون دولار أي بنسبة ٥٣% من الإيرادات. أما في المنطقة العربية فقد بلغت إيرادات التخصيص ٣٤٢٢ مليون دولار، وساهمت الاستثمارات الأجنبية فيها بمبلغ ٥٧١ مليون دولار أي بنسبة ١٧% فقط^(١). يعود ضعف هذه الإيرادات وهذه المساهمة مقارنة بالمناطق الأخرى من العالم إلى أن التخصيص في الأقطار العربية لا يزال في مراحله الأولى. كما أن أغلب عمليات التخصيص جرت في مصر والمغرب وتونس تناولت مشاريع صغيرة نسبياً غير مهمة للمستثمرين الأجانب ناهيك عن كون أغلبها يعاني من خسارة ومديونية. وعلى هذا الأساس لم تكن الحكمة من التخصيص جلب الاستثمارات الأجنبية بقدر ما ترمي إلى التخلص من عبء مالي تتحمله ميزانية الدولة. ويتم ذلك في إطار الإصلاحات الاقتصادية

(١) Banque mondiale. « Base de données sur la privatisation ». Washington 1998.

التي يشرف عليها عن قرب صندوق النقد الدولي. في حين أن الهدف الأساسي للتخصيص في أمريكا اللاتينية وشرق آسيا الحصول على المزيد من التدفقات المالية الأجنبية.

أزمة المديونية الخارجية:

تسجل الموازين الجارية لعدة بلدان إسلامية عجزاً مزمناً. تضطر إذن هذه البلدان للاقتراض من الخارج. بالنتيجة تزداد الديون التي أصبحت المشكلة المالية الأولى. ترتبط الديون الخارجية بقرار الاستثمار من جانبين على الأقل: أولهما أنها بذاتها تشكل إحدى المؤشرات الأساسية لاتخاذ القرار نظراً لدورها في تقليص المقدرة المالية للدولة وإضعاف قابليتها على تحويل أرباح الاستثمارات إلى الخارج. وثانيهما أن الديون تؤثر على جميع القطاعات الاقتصادية والأدوات المالية والنقدية.

لكن تأثير الديون الخارجية على الوضع الاقتصادي والمالي يتوقف على كيفية استخدام الأموال المقترضة. فإذا كان ارتفاع الديون الخارجية مصحوباً بارتفاع أكبر للصادرات نستنتج أن الدولة اقترضت لأغراض إنتاجية. يمكن إذن سداد أصل وفوائد الديون من حصيللة الصادرات دون أن تتضرر المالية العامة. في هذه الحالة تساهم القروض الخارجية في دعم النمو الاقتصادي وهو العامل الأساسي المشجع للاستثمارات الأجنبية. أما إذا استخدمت الأموال المقترضة للاستهلاك تصبح الديون عبئاً ثقيلاً مما ينعكس على النمو ومن ثم على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية. بكيفية عامة تنطبق الحالة الأولى على أغلب الدول الأمريكية اللاتينية. في حين تنطبق الحالة الثانية على أغلب الأقطار العربية والأفريقية التي تفاقمت ديونها لأسباب عسكرية. لم تستخدم القروض الخارجية لتحسين

الصادرات بل لشراء المعدات الحربية. أصبحت خدمة الديون عسيرة. عندئذ تجد رؤوس الأموال الأجنبية خطورة كبيرة في الاستثمار في البلدان التي لا تستطيع خدمة ديونها.

ومن زاوية أخرى تطرق المؤتمر الرابع لمنظمة التجارة العالمية^(١) إلى العلاقة بين التجارة والتمويل وديون البلدان النامية، وقرر تشكيل مجموعة عمل تحت رعاية المجلس العام للمنظمة لدراسة هذه العلاقة، وتقديم تقرير عنها إلى المؤتمر الوزاري الخامس. لم تعد اتفاقات إعادة الجدولة في إطار نادي باريس كافية لمواجهة أزمة المدفوعات رغم إجراءات إلغاء بعض الديون. بات من اللازم تحسين مقدرة البلدان المدينة على سداد أصل وفوائد ديونها عن طريق زيادة صادراتها. ولا يتم ذلك إلا عن طريق فتح الأسواق أمام منتجاتها.

٢- التجارة الإسلامية البينية:

يهدف تنمية التجارة البينية بات من اللازم تفعيل القرارات التي اتخذها الدول الإسلامية في مؤتمراتها خاصة مؤتمر قمة طهران لعام ١٩٩٧. يدعو المؤتمر^(٢) إلى ضرورة اتخاذ الخطوات العملية لتحقيق الاندماج الاقتصادي لدول منظمة المؤتمر الإسلامي بإقامة السوق الإسلامية المشتركة أو أي شكل آخر للتعاون البيني. كما يثمن الجهود العربية التي أفضت إلى إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. ويطلب المؤتمر^(٣) من الدول الإسلامية زيادة مبادلاتها التجارية وإلغاء

(١) الفقرة ٣٦ من البيان الختامي الصادر عن المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية المنعقد

بالدوحة بين ٩ و ١٤ نوفمبر ٢٠٠١.

(2) OIC. The Eighth Islamic Summit Conference. Tehran. 9-11 December 1997. Resolution n° 1/8-E (IS).

(3) OIC. The Eighth Islamic Summit Conference. Tehran. 9-11 December 1997. Resolution n° 2/8-E (IS).

كافة القيود التي تعترضها. وينادي ^(١) بإنشاء مجموعات اقتصادية للبلدان الإسلامية هدفها التعاون في مجالات التجارة والاستثمار والتكنولوجيا. كما اتخذت مؤتمرات وزراء الخارجية للدول الإسلامية قرارات مماثلة ^(٢).

على ضوء ما تقدم لابد من دراسة نقطتين تؤثران على موقع البلدان الإسلامية في التجارة العالمية، وبالتالي على وزنها في منظمة التجارة العالمية:

الأولى : واقع المبادلات التجارية الإسلامية البينية.

الثانية : منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

١/٢ - واقع المبادلات التجارية الإسلامية البينية:

تستحوذ ستة أقطار على الجزء الأكبر من التجارة الإسلامية البينية وهي حسب أهميتها المملكة العربية السعودية وتركيا والإمارات العربية المتحدة وإندونيسيا وماليزيا وباكستان. في عام ١٩٩٧ بلغت صادرات هذه الدول إلى العالم الإسلامي ٢٤٩٦٠ مليون دولار أي ٦٢,١% الصادرات الإسلامية البينية. وبلغت وارداتها منه ٢٢٢١٤ مليون دولار أي ٥١,٧% من مجموع الواردات الإسلامية البينية.

(1) OIC. The Eighth Islamic Summit Conference. Tehran. 9-11 December 1997. Resolution n° 6/8-E (IS).

(2) OIC. The Twenty-sixth Session of the Islamic Conference of Foreign Ministers. Ouagadougou. 28 June - 1 July 1999.

علاقة التجارة الإسلامية البينية بالتجارة الخارجية الكلية لعام ١٩٩٧.

مليون دولار^(١).

الدولة	١ الصادرات الإسلامية	٢ الواردات الإسلامية	٣ التجارة الخارجية الكلية	٤ العلاقة % (٢+٣)/٤
الإمارات	٣٧٥٧	٣٩٤٦	٦٠٦٢٦	١٢,٧
إندونيسيا	٣٩٦٠	٣٠٨٩	١٢٠٥٠٤	٥,٩
باكستان	١٣٦٨	٣٨٩٣	٢١١٩٨	٢٤,٨
الجزائر	١٠٠٨	٦٧٠	٢٢٩٥٠	٧,٣
ماليزيا	٤٤٨٤	٢٤٢٩	١٨٥٥٠٠	٣,٧
مصر	٦١٩	١١٣٢	١٩٦٨٢	٨,٩
المغرب	٤٥٤	١٢٤٨	١٥٩٤٢	١٠,٧
نيجيريا	٥٥٥	٢٠٢	١٩٧٢٤	٣,٨
السعودية	٧١٨٤	٣٦٢٣	٨٦٩٤٢	١٢,٤
قطر	٤٠٦	٥٨٠	٦٨٤٩	١٤,٤
تونس	٥٨١	٧٠٥	١٢٨٤٢	١٠,٠
تركيا	٤٢٠٧	٥٢٣٤	٨٠٧٢٨	١١,٧
أخرى	١١٦٠٧	١٦٢٢٨	١٧٠٤١٣	١٦,٣
المجموع	٤٠١٩٠	٤٢٩٨٠	٨٢٣٩٠٠	١٠,١

(١) جامعة الدول العربية. التقرير الاقتصادي العربي الموحد. ١٩٩٩. ص ٢٩١ و ٢٩٢.

- Banque mondiale. «Rapport sur le développement dans le monde. 1999-2000». Washington 2000.

- OIC. « ICDT's Annual Report 1999 on Inter-Islamic Trade ».

تحتل المملكة العربية السعودية المرتبة الإسلامية الأولى من حيث حجم المبادلات. تعادل صادراتها للعالم الإسلامي ١٧,٩% من الصادرات الإسلامية البينية في حين تبلغ وارداتها منه ٨,٤% من الواردات الإسلامية البينية. ويحقق ميزانها التجاري مع البلدان الإسلامية فائضاً يصل معدله السنوي إلى أربعة مليارات دولار. وللمملكة علاقات تجارية مع جميع هذه البلدان خاصة تركيا وباكستان والإمارات العربية المتحدة والبحرين. تستحوذ هذه الدول الأربع على ثلثي التجارة البينية السعودية^(١). وتأتي تركيا بالمرتبة الثانية حيث بلغت صادراتها للدول الإسلامية ٢٠,٧ مليون دولار أي ١٠,٧% من مجموع الصادرات الإسلامية البينية. ووصلت وارداتها إلى ٢٣,٤ مليون دولار أي ١٢,٢% من الواردات الإسلامية البينية. وتعتمد هذه التجارة على السعودية ثم إيران فسوريا وليبيا^(٢). أما الإمارات العربية المتحدة فترتكز تجارتها الإسلامية على عمان وباكستان وإيران وماليزيا واندونيسيا. بلغت صادراتها لهذه الدول ٢٥٨٣ مليون دولار أي ٦٩% من الصادرات للبلدان الإسلامية. وبلغت وارداتها منها ٢٢٤٧ مليون دولار أي ٥٧% من وارداتها من البلدان الإسلامية^(٣).

ويبين الجدول أن ١٢ دولة تستحوذ على ٦٦,٥% من التجارة البينية وعلى ٧٩,٣% من التجارة الخارجية لجميع البلدان الإسلامية. تشكل التجارة البينية لهذه الدول ٨,٤% من تجارتها الخارجية الكلية أي أقل بحوالي نقطتين من

(1) OIC. ICDT. Trade Guide: Saudi Arabia.

(2) OIC. ICDT. Trade Guide: Turkey.

(3) OIC. ICDT. Trade Guide: UAE.

المعدل العام البالغ ١٠,١%. ويلاحظ أن هذا المعدل العام لم يتغير في عام ١٩٩٧ قياساً بالعام السابق. في حين سجلت البلدان الأخرى ارتفاعاً مهماً يزيد على ثلاث نقاط. لكن هذا الارتفاع لم ينجم عن تحسن التجارة البينية بقدر ما نجم عن تردّي التجارة الخارجية الكلية.

المعدل العام للتجارة البينية ضعيف في الدول الإسلامية مقارنة بالتجارة البينية لمناطق أخرى من العالم سواء تعلق الأمر بدول صناعية كالاتحاد الأوروبي أم بدول نامية كأمريكا اللاتينية. كما أنه ضعيف قياساً بالهدف الذي حددته منظمة المؤتمر الإسلامي البالغ ٢٠%^(١).

وضعف المبادلات التجارة البينية يعني ضعف المصالح المشتركة وبالتالي غياب المواقف الموحدة في المحافل الدولية بما فيها منظمة التجارة العالمية. وغياب هذه المواقف في وسط عالم مقسم إلى كتكتلات اقتصادية إقليمية يقود إلى تحمل سلبات التنظيم الجديد للتجارة العالمية دون الاستفادة القصوى من إيجابياته. بات من الضروري إذن معالجة هذه المشكلة التي تساهم أيضاً في التوترات السياسية والتراعات العسكرية لبعض البلدان الإسلامية. ويتعين أن تتم هذه المعالجة ضمن ارتفاع الحجم الكلي للتجارة الخارجية. إذ لا فائدة كبيرة من تنمية التجارة البينية إذا هبط هذا الحجم. ترى كيف يتحقق هذا الهدف من الزاوية الحسابية؟

على افتراض ارتفاع التجارة الخارجية الكلية للبلدان الإسلامية سنوياً بنسبة ٣,٩% وهي الزيادة المتحققة في عام ١٩٩٧ قياساً بالعام السابق وعلى افتراض بلوغ الهدف المنشود في سنة ٢٠٠٥. سيكون حجم التجارة الخارجية الكلية

(١) قرار مؤتمر القمة رقم ٦/٨ لعام ١٩٩٧.

١١١٨،٨ مليار دولار. حتى تصل التجارة البينية إلى ٢٢٣،٨ مليار دولار (٢٠% من الحجم الكلي) يجب أن ترتفع سنوياً بنسبة ١٣،٢%. ولا يعني ذلك أن على جميع البلدان تبني هذا المؤشر. فعلى سبيل المثال لا يطلب من باكستان زيادة مبادلاتها مع العالم الإسلامي إلا إذا ارتأت غير ذلك. في حين يجب على أغلب الأقطار الإسلامية بذل الجهود لزيادة مبادلاتها البينية، وهكذا لابد أن تكون الزيادة السنوية في المبادلات البينية أكبر من المؤشر العام فيما يخص إندونيسيا وماليزيا ونيجيريا وأقل منه فيما يتعلق بقطر والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. بهذا الأسلوب يتساوى الاندماج البيني لجميع الأقطار الإسلامية.

٢/٢ - منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى :

يستوجب تحسين المبادلات البينية إحداث إطار قانوني واقتصادي إسلامي موحد أو أطر إقليمية. يعرف العالم الإسلامي ثلاثة أشكال من التكتلات التجارية. أولاً تكتلات مكونة من بلدان إسلامية فقط وهي مجلس التعاون لدول الخليج العربية واتحاد المغرب العربي ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وثانياً تكتلات تساهم فيها أيضاً بلدان غير إسلامية كالسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (كوميسا) التي تضم مصر والسودان وجيبوتي وكينيا وأوغندا إضافة إلى دول أفريقية غير إسلامية. ومجموعة آسيان التي تضم ماليزيا وإندونيسيا إضافة إلى دول غير إسلامية. وثالثاً تكتل يضم حالياً دولاً إسلامية فقط (مجموعة البلدان النامية الثمانية) وهي تركيا وإيران وباكستان وماليزيا وإندونيسيا وبنغلادش ومصر ونيجيريا. لكنه مفتوح أمام أية دولة نامية. باستثناء المجموعة الأخيرة، تتسم التكتلات المذكورة بكونها جغرافية. فلا يمكن لدولة

أفريقية الانتماء إلى آسيان ولا تستطيع دولة مغربية الانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي. ومن زاوية أخرى، تتناقض هذه التجمعات كغيرها من التكتلات الإقليمية مع المبدأ الأساسي لمنظمة التجارة العالمية وهو الدولة الأولى بالرعاية. لكن هذا التناقض مقبول لأن الاتفاقات متعددة الأطراف تعتبرها وسيلة للاندماج الاقتصادي وزيادة المبادلات التجارية. ويشترط هذا القبول ألا تقود هذه التجمعات إلى الإضرار بمصالح الدول غير الأعضاء فيها.

ستقتصر هذه الفقرة على المنطقة العربية لأنها تركز على قواعد منظمة التجارة العالمية المتعلقة بتحرير المبادلات الخارجية من القيود الكمية والرسوم الجمركية.

تعاني البلدان العربية من نفس المشكلة المطروحة على مستوى العالم الإسلامي وهي ضعف المبادلات التجارية البينية التي لا تتعدى ٩% من حجم التجارة الخارجية الكلية. وأمام التحديات الاقتصادية العالمية بات من اللازم العمل على زيادة هذه المبادلات.

بدأت الجهود العربية بتقليص الرسوم الجمركية المفروضة على تجارتها البينية في إطار منطقة التبادل الحر وضمن قواعد منظمة التجارة العالمية التي تنظم الاستثناءات الواردة على مبدأ الدولة الأولى بالرعاية. حسب هذه القواعد يتعين أن ينصرف تحرير التجارة إلى الجزء الأكبر من المبادلات الخارجية. أي لا يجوز أن تقتصر المنطقة على سلع وخدمات معينة أو على قطاع اقتصادي دون آخر. ويمكن من خلال هذه النظرة الشمولية استثناء بعض السلع أو الخدمات من التبادل الحر لأسباب تتعلق بتوازن ميزان المدفوعات أو. بالنظام العام للدولة.

كما يسمح النظام العالمي بفترة انتقالية لتحقيق منطقة التبادل الحر على أن يتفق الأعضاء على برنامج تنفيذي يحدد "مدة معقولة" لهذه الفترة.

انطلاقاً من هذه المعطيات وافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي^(١) في عام ١٩٩٧ على البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لعام ١٩٨١. يتناول البرنامج إقامة "منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى" حسب جدول زمني محدد يفضي إلى إلغاء الرسوم الجمركية والحواجز الكمية. يشترط للانتماء إلى هذه المنطقة الموافقة على الاتفاقية المذكورة وإيداع هيكل التعريفات الجمركية المطبقة في نهاية عام ١٩٩٧ لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية. ولغاية نهاية أيلول ١٩٩٩، أبدت ١٤ دولة رغبتها في الانضمام. بلغ حجم التجارة البينية لهذه الدول ٢٥,٧ مليار دولار أي ٩٤% من التجارة العربية البينية.

يعتمد البرنامج التنفيذي على التقليل التدريجي وليس الفوري والكامل للرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل. ويطبق هذا الأسلوب على جميع أنواع السلع. ووضع البرنامج والضوابط للسلع التي ترغب دولة ما عدم إخضاعها بصورة استثنائية للتحرير. يتعين أن تكون المبررات مقنعة من الناحية الاقتصادية وألا تتجاوز مدة الاستثناء أربع سنوات وألا تزيد قيمة السلع المستثناة على ١٥% من قيمة الصادرات إلى البلدان الأعضاء في المنطقة. بدون هذه الضوابط تنقلب الاستثناءات إلى قاعدة عامة عندئذ تفشل المنطقة الحرة. يمكن تقسيم التزامات الدول العربية إلى ثلاثة أصناف رئيسية.

(١) جامعة الدول العربية. المجلس الاقتصادي والاجتماعي. القرار رقم ١٣١٧ الصادر في ١٧ شباط

١- إلغاء الرسوم الجمركية خلال عشر سنوات بواقع ١٠% سنوياً اعتباراً من عام ١٩٩٨. ويستثنى من ذلك السلع الواردة في الرزنامة الزراعية العربية المشتركة والسلع الممنوعة لأسباب دينية وأمنية وصحية والسلع التي يوافق عليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٢- إلغاء الضرائب ذات الأثر المماثل خلال الفترة المذكورة أعلاه وبنفس النسبة. ويتعلق الأمر بالرسوم التي تفوق مبالغها قيمة الخدمات المقدمة للسلع المستوردة كالرسوم المبالغ فيها المفروضة على تفريغ أو تحميل البضائع في الموانئ وكذلك الضرائب التكميلية على الواردات دون خدمة محددة ومباشرة كالضرائب على الدفاع. وأيضاً الضرائب التي تسري على المنتجات المستوردة دون المنتجات المحلية كالرسوم القنصلية. حسب البرنامج التنفيذي يتعين إدماج جميع هذه الرسوم ذات الأثر المماثل في هيكل التعريفات الجمركية بهدف إخضاعها للتخفيض.

٣- إلغاء القيود الكمية. على خلاف الصنفين المذكورين الخاضعين للتخفيض التدريجي، يجب إزالة هذه القيود فوراً. إذ هي الحواجز غير الجمركية التي تمنع دخول السلع العربية والإجراءات النقدية المختلفة كالرقابة على التحويلات وتعقيدات فتح الاعتمادات المصرفية. وتعدد الجهات الإدارية المانحة لتراخيص الاستيراد. أضف إلى ذلك التعقيدات الحدودية والمبالغة في المواصفات القياسية.

تقتصر الالتزامات المذكورة على السلع المنتجة في الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وهذا أمر متعارف عليه في جميع المناطق الحرة في العالم لأن سريان التحرير على بضائع ذات منشأ أجنبي يقود إلى التهرب

الضريبي. كأن تستورد دولة عربية تطبق أسعاراً جمركية منخفضة سلعة من بلد أجنبي وتعيد تصديرها لدولة عربية أخرى تطبق أسعاراً جمركية مرتفعة. ولكن متى تعتبر السلعة عربية فتعفى من الرسوم الجمركية ومتى تعد أجنبية لا يسري عليها الإعفاء؟. هذا السؤال معقد لتشابه العمليات الإنتاجية من جهة ولتباين درجات الإنتاج في البلدان العربية من جهة أخرى. كقاعدة عامة لا توجد مشكلات كثيرة فيما يخص الزراعة وصيد الأسماك واستخراج المواد الخام. إذ ترتبط هذه المنتجات عضوياً بإقليم الدولة المصدرة فيصبح المنشأ سهل التحديد. أما الصناعات التحويلية فغالباً ما يدخل فيها عنصر أجنبي. هنالك صناعات تحويلية عديدة في البلدان العربية تعتمد اعتماداً أساسياً على العناصر الأجنبية. فعلى سبيل المثال ترتبط صناعات الملابس الجاهزة في تونس ارتباطاً وثيقاً بالعناصر الأجنبية. فمن جهة تتولى الإنتاج مؤسسات مملوكة لرؤوس أموال أوربية خاصة فرنسية وألمانية وإيطالية. ومن جهة أخرى تعتمد هذه الصناعات على استيراد الخيوط والجلود والأقمشة من خارج العالم العربي. إن اعتبرت هذه السلع أجنبية فإن الإعفاءات من الرسوم الجمركية العربية سوف لا تشملها وبالتالي سوف تتضرر التجارة التونسية خاصة إذا علمنا بأن صادرات الملابس الجاهزة تشكل نصف الصادرات الكلية.

بمقتضى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري لعام ١٩٨١ تعتبر السلعة ذات منشأ عربي عندما تضيف إليها دولة عربية قيمة جديدة لا تقل عن ٤٠% من قيمتها النهائية. وتثبت النسبة إلى ٢٠% في حالة الصناعات التجميعية. السلعة عربية إذن رغم كون الجزء الأكبر من مكوناتها أجنبي. يعكس هذا الوضع الرغبة في شمول الإعفاء الجمركي لعدد كبير من السلع. ولكن تبقى هذه المبادئ انتقالية.

استفاد البرنامج من صعوبات وأخطاء الماضي. فبالإضافة إلى رفض الإلغاء الفوري للرسوم الجمركية، وإلى تحديد معايير للسلع المستثناة من التحرير الجمركي اهتم البرنامج بالأجهزة الإدارية. فقد كان تنفيذ اتفاقية عام ١٩٨١ من مهام "لجنة المفاوضات التجارية" التي تتألف من العاملين في البعثات العربية بمقر الجامعة. لم يكونوا متخصصين بالقضايا التجارية ولم يتمتعوا بصلاحيات الاتفاق واتخاذ القرارات^(١). في الوقت الحاضر ارتأى المسؤولون الإبقاء على هذه اللجنة بعد تغيير وظائفها التي باتت تقتصر على تصفية القيود الكمية ووضع قوائم السلع المحظور استيرادها. وعهد بتنفيذ البرنامج إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي تخضع له جميع الأجهزة الإدارية وفي مقدمتها لجنة التنفيذ والمتابعة. وتتمتع هذه اللجنة بصلاحيات المجلس وتتولى معالجة حالات الإغراق وفض المنازعات التجارية مستعينة بخبراء عرب.

كما استحدث البرنامج أمرين على درجة كبيرة من الأهمية: أولهما التزام الدول الأعضاء برفع تقارير دورية إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية التي تتولى مهمة الأمانة الفنية للمنطقة. تتضمن هذه التقارير المشاكل التي تعترض تنفيذ اتفاق المنطقة وكذلك الحلول المقترحة لمعالجتها. وتنكب لجنة التنفيذ والمتابعة على دراسة هذه التقارير. وللأمانة العامة إعلام أية دولة عضو في حالة مخالفتها لالتزاماتها المنصوص عليها في البرنامج التنفيذي. ورغبة في أن تعكس هذه التقارير الحالة الحقيقية للالتزامات، تم الاتفاق على عدم الاختصار على البيانات المقدمة من قبل الحكومات. أصبحت المنظمات العربية المتخصصة بالزراعة والصناعة والمالية تساهم أيضاً في توفير المعلومات. كما يشارك القطاع

(١) جامعة الدول العربية. التقرير الاقتصادي العربي الموحد. ١٩٩٧. ص ١٣٢.

الخاص عن طريق اتحاد الغرف التجارية والصناعية للدول العربية في تقديم البيانات. على الصعيد العملي وخلال السنتين ١٩٩٨ و ١٩٩٩ لم تقدم أي حكومة تقريراً حول التنفيذ. ومن أسباب ذلك عدم مراعاة البرنامج لقابلية الأجهزة الإدارية العربية على توفير المعلومات الحديثة. إذ يستوجب البرنامج تقريراً كل ثلاثة أشهر.

ويرتبط الأمر الثاني بالتصويت على القرارات. فعلى خلاف قاعدة الإجماع السائدة في جامعة الدول العربية، يتخذ القرار في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بأغلبية ثلثي الأعضاء. إنه يسري على جميع الدول الأعضاء بما فيها تلك التي لم تصوت أو صوتت ضده مما يشير إلى رغبة حقيقية في تمتين العلاقات التجارية البينية. وعلى خلاف منظمة التجارة العالمية، يقتصر التصويت في تلك المنطقة على القضايا التجارية ولا يشمل قبول عضو جديد. إذ لا تستوجب عضوية المنطقة سوى المصادقة على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لعام ١٩٨١، وكذلك إيداع لدى جامعة الدول العربية هيكل التعريف الجمركية السائد في الدولة في نهاية عام ١٩٩٧.

وعلى الرغم من وجود هذا التنظيم تشكو المنطقة ضعف تنفيذ الالتزامات. خلال العامين ١٩٩٨ و ١٩٩٩ التزمت جميع الدول الأعضاء التزاماً كاملاً بالتخفيض التدريجي للرسوم الجمركية. أما تنفيذ الالتزام بتقليص الضرائب ذات الأثر المماثل فلا يتجاوز ٥٨%^(١). والواقع اقتصر التنفيذ على بلدان مجلس التعاون الخليجي التي لا تعرف أصلاً مثل هذه الضرائب. كما اتضح أن ضعف

(١) معتصم رشيد سليمان. "منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى". مجلة شؤون عربية. ديسمبر

التنفيذ ارتكز على القيود الكمية. إذ لم تقم أي دولة بالغائها. وتراوح نسبة التنفيذ بين ٣٩% و ٥٦% فقط.

ومن زاوية أخرى وعلى افتراض احترام جميع الالتزامات، لا يمكن للمنطقة تنمية التجارة العربية البينية إلا إذا تمت معالجة مشكلة ضعف هياكل الإنتاج. فمن ناحية ينتج العالم العربي مواداً لا يحتاجها بكاملها في أسواقه المحلية. وأوضح مثال على ذلك النفط حيث يبلغ الإنتاج ١٩,٥ مليون ب/ي في حين لا يزيد الاستهلاك على ٣,٤ مليون ب/ي. ومن ناحية أخرى يحتاج العالم العربي لأنواع عديدة من السلع لا تنتجها أجهزته بصورة كافية على المستويين الكمي والنوعي. في الميدان الزراعي تبلغ قيمة الفجوة أكثر من ١٩ مليار دولار سنوياً وتنصب على منتجات لا تقبل الاستغناء أو الاستعاضة كالحبوب. أما ميدان المواد المصنعة (الآلات والمعدات المستخدمة في الإنتاج والاستهلاك) فإن الفجوة أعمق إلى درجة أنها تستحوذ على ٦٧% من مجموع الواردات العربية. وهي تقريباً نفس النسبة التي تحتلها منتجات الطاقة في الصادرات. ولما كانت المواد المصنعة تنتج في الولايات المتحدة وأوروبا وبعض البلدان الآسيوية ولما كانت هذه المجموعات أكبر سوق لتصريف منتجات الطاقة فإن الجزء الأكبر من التجارة العربية يجري معها وبالتالي تنتفي الحاجة إلى المبادلات البينية فتصبح ضعيفة. وعلى هذا الأساس يلعب تحرير التجارة دوراً ثانوياً قياساً بدرجة مرونة هياكل الإنتاج. فإن استمر وضع الإنتاج العربي على هذا النحو سوف لن تؤثر المنطقة الحرة على التجارة البينية تأثيراً يستحق الذكر. ينبغي العمل على تنويع القاعدة الإنتاجية وتحسين كميات الإنتاج ورفع الكفاءة النوعية للمنتجات. وما يثبت صحة هذا التحليل النتائج الإيجابية التي حصلت عليها مجموعة السوق المشتركة

للجنوب (المركوسور) حيث ارتفعت حصة التجارة البينية لدول أمريكا اللاتينية لأنها صناعية وزراعية في آن واحد ولأن الجزء الأكبر من تجارتها ينصب على سلع تنتج محلياً. وينطبق هذا التحليل على مجموعة آسيان. في الحالتين ساهمت منطقة التبادل الحر دون أن تكون العامل الوحيد في تنمية التجارة البينية.

أصبح من الضروري التنسيق بين البلدان العربية حول التخصص في الإنتاج حسب الأحوال الاقتصادية لكل دولة. إذ إن وجود منطقة حرة مع إنتاج سلع قليلة ومتشابهة في عدة أقطار عربية يقود إلى منافسة حادة دون الحصول على نتائج إيجابية. لاشك بأن المنافسة ضرورية للمنتجين والمستهلكين على حد سواء. ولكن الاندماج التجاري العربي وهو الهدف من المنطقة الحرة لا يتحقق إلا من خلال التخصص المنظم الذي يكفل تحسين المقدرة الإنتاجية. هذا الأسلوب يشجع الاستثمارات العربية البينية ويوفر المناخ المناسب للاستثمارات الأجنبية. كما يسمح بالاستخدام الأمثل للعمالة والأطر العلمية والفنية. عندئذ تنمو الصناعة والزراعة وتزدهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

لكن منطقة التبادل الحر رغم أهميتها القصوى وعلى افتراض نجاحها، لا تمنح العالم العربي ثقلًا تجاريًا عالميًا إن لم تتطور لاحقاً إلى تكتل إقليمي يخاطب المجموعات الإقليمية الأخرى والمنظمات الدولية بما فيها منظمة التجارة العالمية. أبدت الأقطار العربية رغبتها في إنشاء اتحاد جمركي من خلال اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري لعام ١٩٨١ حيث نصت مادتها الثامنة على ما يلي : "يتم التفاوض بين الأطراف المعنية لفرض حد أدنى موحد ومناسب من الرسوم الجمركية والضرائب والقيود ذات الأثر المماثل على السلع التي تستورد من غير الدول العربية وتكون منافسة أو بديلة للسلع العربية ...".

للاتحاد الجمركي أهمية كبيرة من عدة زوايا. فهو يعني تبني سياسة تجارية خارجية موحدة. وهذه السياسة الموحدة ضرورية لتقوية المركز التفاوضي الدولي للأقطار العربية في جميع الميادين خاصة الاقتصادية. لناخذ منظمة التجارة العالمية كمثال. إنها تضم ١٤٤ دولة عضو. يجمع أغلب هؤلاء الأعضاء تكتل بشكل اتحاد اقتصادي (أوربا) أو اتحاد جمركي (مركوسور) أو سياسات تجارية منسجمة (آبيك وآسيان). ومن مجموع ٢١ دولة عربية ١٠ دول غير منتمية للمنظمة وبالتالي لا تشارك في قراراتها. أما الدول العربية الأعضاء فلا يجمعها أي تكتل. لا تستطيع البلدان العربية إذن الدفاع عن مصالحها الاقتصادية رغم أن صادراتها ووارداتها تشكل المحرك الأساسي للتنمية.

الاتحاد الجمركي يساهم في إحداث صناعات عربية أكثر تكاملاً وتطوراً. في الوقت الحاضر وبسبب ضعف المبادلات البينية توجد في العالم العربي صناعات صغيرة كصناعة الملابس الجاهزة مهمتها تلبية بعض الحاجات المحلية دون أن تكون قادرة على المنافسة الخارجية. كما تفتقر المنطقة العربية لعدد كبير من الصناعات نتيجة ضعف الاستثمارات وندرة الأطر الفنية وعدم استخدام التكنولوجيا الحديثة. بدون شك لا يعالج الاتحاد الجمركي هذه المشاكل. لكنه يشجع المبادلات البينية نظراً لغياب القيود الكمية والرسوم الجمركية وتشابه التشريعات التجارية ناهيك عن قدرة استهلاكية ضخمة تتألف من ٢٧٥ مليون شخص. بالتحليل النهائي تزداد الاستثمارات الأجنبية والمحلية وفرص العمل فيتحسن الإنتاج كماً ونوعاً. كما تتولد الحاجة لتطوير قطاعات أخرى كالبنية التحتية خاصة الطرق البرية لنقل السلع.

الاتحاد الجمركي يساهم في زيادة الصادرات العربية. كقواعد عامة يقود الاتحاد الجمركي إلى تقليص الرسوم الجمركية على الواردات. وبفعل السوق يرتفع حجم الواردات أي تنتعش صادرات الشركاء التجاريين (الدول غير الأعضاء في الاتحاد). وبموجب القواعد المتعارف عليها في التعامل التجاري الدولي تستطيع الأقطار العربية التفاوض مع هؤلاء الشركاء بغية تقليص الرسوم الجمركية المفروضة على صادراتها في أسواقهم. إذ لا يعقل أن يحقق الشركاء التجاريين مكاسب دون مقابل. لكن غياب الاتحاد الجمركي يعيق هذا التفاوض. فعلى سبيل المثال يرفض الاتحاد الأوروبي وهو الشريك التجاري الأول لتقليص الرسوم الجمركية على البتروكيماويات الخليجية ما لم يتم إنشاء اتحاد جمركي خليجي. من هذه الزاوية كلما تأخر الاتحاد زادت الخسائر التجارية لدول الخليج. لذلك واستناداً إلى الاتفاقية الاقتصادية الموحدة^(١) تم إنشاء منطقة التجارة الحرة في عام ١٩٨٣ الرامية إلى تحرير تبادل السلع الصناعية والزراعية ذات المنشأ الخليجي من القيود الكمية والرسوم الجمركية. كما قرر مؤتمر قمة الرياض لعام ١٩٩٩ إنشاء اتحاد جمركي خليجي في مطلع شهر مارس ٢٠٠٥. كما هو الحال في منطقة التجارة الحرة يتعين أن يسهل الاتحاد الجمركي المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء وألا يقود إلى وضع عراقيل أمام تجارة الدول غير الأعضاء. ولكن على خلاف منطقة التجارة الحرة يستوجب الاتحاد الاتفاق على جدول جمركي موحد يسري على سلع الدول غير الأعضاء. ترى كيف يمكن التوصل إلى هذا الجدول الموحد بحيث لا تتضرر تجارة الغير؟ في

(١) الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. الاتفاقية الاقتصادية الموحدة. ١١ نوفمبر ١٩٨١.

أغلب الأحيان يصعب التوفيق بين هذين الأمرين نظراً للاختلاف الكبير في الأسعار الجمركية للبلدان العربية. فالأسعار المفروضة على استيراد السلع تتراوح بين ٥% و ٥٠% وتصل أحياناً إلى أكثر من ذلك. وتوحيد الجداول (لكل سلعة أو نوع معين من السلع سعر خاص موحد) يفترض بالضرورة الاعتماد على الجداول الوطنية السائدة قبل تأسيس الاتحاد ثم تتولى لجنة متخصصة تحديد متوسط الأسعار. والمتوسط هو الجدول الموحد. ينجم هذا التحديد عن دراسات اقتصادية ومالية وعن التوفيق بين المصالح المتعارضة.

في أغلب الحالات يفضي الجدول الموحد إلى تقليص الرسوم الجمركية للدول التي كانت تطبق رسوماً مرتفعة وإلى زيادة الرسوم الجمركية للدول التي كانت تطبق رسوماً منخفضة. في الحالة الأولى لا توجد مشكلة على صعيد تنظيم المبادلات العالمية الذي يسعى إلى تخفيف وإلغاء الرسوم الجمركية. ترتبط المشكلة فقط بمالية الدولة المعنية ومدى استعدادها على التنازل عن بعض إيراداتها العامة لصالح الاتحاد. أما الحالة الثانية فتثير بعض المشكلات إن كانت الدولة التي رفعت رسومها الجمركية منتمية إلى منظمة التجارة العالمية. لأما التزمت بموجب الاتفاقات متعددة الأطراف بوضع حد أعلى لرسومها الجمركية لا يجوز تجاوزه. وعلى هذا الأساس يقود الاتحاد إلى الأضرار بمصالح البلدان غير الأعضاء فيه الأمر الذي يربك العلاقات التجارية إن كانت هذه البلدان منتمية إلى منظمة التجارة العالمية. لذلك ينبغي الدخول بمفاوضات مع البلدان المتضررة بهدف إيجاد الحلول المناسبة التي تفضي إلى ما يسمى بالإجراءات التعويضية.

لا يفترض الانتقال إلى الاتحاد الجمركي انضمام جميع أعضاء المنطقة الحرة بل يكفي استعداد بعض الدول. الاتحاد الجمركي لا يلغي المنطقة الحرة. من هذا

الباب يمكن الانتماء إلى المنطقة دون الاتحاد. ويتبين من تجربة الماركوسور نجاح هذه الفكرة^(١). ففي عام ١٩٩١ وقعت البرازيل والأرجنتين والأوروغواي والبيروغواي معاهدة لإنشاء منطقة تجارية بينها تحولت في عام ١٩٩٥ إلى اتحاد جمركي. ولم يمنع هذا التطور دخول التشيلي في عام ١٩٩٦ وبوليفيا في عام ١٩٩٧ إلى المنطقة الحرة للمركوسور مع رفضهما الانضمام إلى الاتحاد.

لكن مجرد قيام الاتحاد الجمركي العربي لا يعني قبوله كتكتل في منظمة التجارة العالمية. لأن هذه المنظمة التي تضم الدول لا تقبل التكتلات إلا إذا بلغت درجة عالية من الاندماج الاقتصادي. فعلى الرغم من وجود اتحادات جمركية وأسواق مشتركة عديدة في العالم لم تقبل المنظمة إلا الاتحاد الأوروبي. لكن الاتحاد الجمركي المرتقب يجعل المصالح التجارية العربية مشتركة مما يساعد على اتخاذ مواقف موحدة في المحافل الاقتصادية الدولية. كما يشكل هذا الاتحاد الخطوة الثانية والأساسية بعد منطقة التبادل الحر لبلوغ ذلك الاندماج.

(١) MOCI. «Le Mercosur, un champion en puissance». Paris. 6 mars 1999.

الفصل الثاني: البلدان الإسلامية وآليات منظمة التجارة العالمية:

إضافة إلى تنظيم وتنفيذ الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف تختص منظمة التجارة العالمية بفحص السياسات التجارية كما أنها المؤسسة الوحيدة المكلفة بحل المنازعات التجارية. بيد أن هذه الاختصاصات للدول الأعضاء فقط التي لها حق المساهمة في القرارات عن طريق التصويت.

١- الانتماء إلى منظمة التجارة العالمية:

في بداية أيلول ٢٠٠٠ بلغ عدد أعضاء منظمة التجارة العالمية ١٣٨ دولة منها ٣٢ دولة إسلامية اكتسبت غالبيتها العضوية تلقائياً. لكل عضو صوت واحد بصرف النظر عن أهمية تجارته الخارجية.

١/١- العضوية:

تحت شروط معينة يحق لأي دولة تتمتع سياستها التجارية بالاستقلال التام الانتماء إلى منظمة التجارة العالمية. مقارنة بالفترة السابقة يبدو أن شروط الانضمام أصبحت أكثر تعقيداً. ويعود السبب الأساسي إلى تشعب صلاحيات المنظمة. كان الاتفاق العام للتعريفات والتجارة (الجات ١٩٤٧) مؤقتاً ولم يهتم إلا بالتجارة السلعية. في حين أصبحت منظمة التجارة العالمية دائمة وتختص بتجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية إضافة إلى تجارة السلع. بات من اللازم إذن أن تستجيب الدول المرشحة حديثاً للعضوية لشروط تحرير جميع هذه القطاعات. يمكن اعتبار هذا التحول من الأسباب التي تفسر عدم الموافقة إلى الآن على عضوية بعض البلدان الإسلامية كالمملكة العربية السعودية رغم تمتعها بنظام تجاري ومالي أكثر تقدماً وتحرراً من بعض البلدان التي اكتسبت العضوية الكاملة بالطريقة التلقائية.

حتى شهر نيسان ١٩٩٤ (تاريخ انتهاء جولة أورغواي) كان عدد أعضاء الجات ١٢٨ دولة من بينها ٢٧ دولة إسلامية. وقعت جميع هذه الدول على الوثيقة الختامية لهذه الجولة فأصبحت تتمتع بصورة تلقائية بعضوية منظمة التجارة العالمية. إنهم الأعضاء الأصليون حسب تعبير المادة ١١ من الاتفاق متعدد الأطراف ^(١). أما الدول غير الأعضاء بالجات والراغبة بالانتماء إلى المنظمة بعد هذا التاريخ فتخضع لقواعد جديدة. خلال الفترة الواقعة بين بداية عام ١٩٩٥ ونهاية عام ٢٠٠١ حصلت على العضوية بموجب هذه القواعد ١٦ دولة منها ٦ دول إسلامية هي: جامبيا والنيجر وتشاد والأردن وعمان وألبانيا. تتضمن القواعد الجديدة أربع مراحل. في المرحلة الأولى تقدم الدولة مذكرة إلى المدير العام للمنظمة تتضمن الجوانب المختلفة لسياستها الاقتصادية والتجارية. توزع هذه المذكرة على كافة الأعضاء. ثم يقرر المجلس العام تشكيل مجموعة عمل للنظر بطلب الترشيح.

وفي المرحلة الثانية وبصورة موازية للمرحلة الأولى تجري الحكومة مفاوضات ثنائية مع البلدان الأعضاء الراغبة بذلك وتهدف إلى تحديد المكاسب والتنازلات التجارية الناجمة عن قبول الترشيح. كلما كانت مكاسب الأعضاء أكبر من تنازلاتهم سجلت الدولة المرشحة نجاحاً في طريقها إلى المنظمة. والعكس بالعكس. فلا تنجح المفاوضات عندما تعرقل الدولة المرشحة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية أو تضع قيوداً على عملياتها التجارية. تنصب هذه المفاوضات إذن على مدى ملائمة السياسة الاقتصادية للدولة المرشحة مع مقتضيات تحرير التجارة العالمية وفق مصالح البلدان المفاوضة. ويفترض أيضاً أن تكون أجهزة

(١) OMC. Accord instituant l'Organisation mondiale du commerce.

الدولة نشطة في المفاوضات. إذ كلما تأخرت المفاوضات كلما تأخر اكتساب العضوية. ولا غرابة في أن تلعب العلاقات السياسية دوراً في مجرى المفاوضات. فعلى افتراض تجاوز المشكلات الدبلوماسية فإن ترشيح كل من العراق وإيران وليبيا والسودان لا بد أن يقابله رغبة أمريكية في التفاوض. ولما كانت هذه البلدان الإسلامية تتحمل عقوبات تجارية مفروضة إما من قبل مجلس الأمن بمساهمة أمريكية فاعلة أو من قبل الإدارة الأمريكية بصورة انفرادية، تصبح المفاوضات صعبة بل وغير ممكنة. إذ لا يمكن التوفيق بين هذه العقوبات وقبول عضوية هذه البلدان وما يترتب عليها من انفتاح أسواق جميع الدول الأعضاء أمام تجارتها الخارجية.

نجاح المفاوضات ليس بالأمر الهين حتى في حالة وجود علاقات دبلوماسية جيدة. وتبين الصعوبات من خلال تلك التي تمت مع سلطنة عمان^(١). أبدت تسع دول أعضاء في منظمة التجارة العالمية رغبتها في التفاوض مع عمان من بينها الاتحاد الأوروبي (يمثل ١٥ دولة) والولايات المتحدة. عقدت عدة اجتماعات لمدة سنتين وسجل مع الوفد العماني صعوبات بالغة مع الجانب الأمريكي خاصة حول المساهمة الأجنبية في المشاريع داخل السلطنة. فحسب القانون التجاري العماني يتعين ألا تزيد هذه المساهمة على ٤٩% من رأس المال. أصر الجانب الأمريكي على إلغاء هذا القيد. وفي نهاية المطاف تم الاتفاق على زيادة نسبتها الأجنبية لتصل إلى ٧٠% اعتباراً من مطلع عام ٢٠٠١. واستثنت بعض الأنشطة من هذه القاعدة العامة. خدمات النقل الجوي وامتلاك

(١) جابر فليفل. «مفاوضات أورغواي وانضمام عمان إلى منظمة التجارة العالمية». غرفة تجارة وصناعة

عمان. مجلة الغرفة. العدد ١٢٢. مارس ٢٠٠٠. ص ١٤ - ٢٠.

دور السينما (٤٩% للأجانب). الحاسب الآلي والخدمات المصرفية والتأمين (١٠% للأجانب اعتباراً من بداية عام ٢٠٠٣).

وفي المرحلة الثالثة تضع مجموعة العمل الشروط الواجب توافرها في انتماء الدولة. وتختلف هذه الشروط حسب كل حالة. لكنها تنصب على ضرورة انسجام القوانين والأنظمة الداخلية مع التنظيم الجديد للتجارة العالمية. ومن العوامل غير المشجعة على قبول العضوية انعدام أو ضعف شفافية القوانين والأنظمة والقرارات الداخلية وكذلك العقوبات الإدارية أمام التجارة الخارجية والقيود المفروضة على الاستثمارات الأجنبية وسيطرة الدولة على الاقتصاد.

بات من اللازم على الدول الإسلامية الرغبة في الانتماء إلى المنظمة معالجة هذه المشاكل. وتختلف جهود هذه الدول في معالجة مشاكلها حسب ظروفها. فعلى سبيل المثال قطعت المملكة العربية السعودية شوطاً مهماً في ميدان ملائمة قوانينها مع متطلبات التنظيم التجاري العالمي الجديد. كما أقدمت الجزائر على إصلاح بنيتها الاقتصادية بما يتناسب مع اقتصاد السوق. علماً بأن مجموعة العمل الخاصة بعضوية الجزائر تشكلت في إطار الاتفاق العام للجات في عام ١٩٨٧.

بعد توفر الشروط المطلوبة تبدأ المرحلة الرابعة والأخيرة بإحالة الترشيح إلى المؤتمر الوزاري. إن وافق بأغلبية ثلثي أعضائه تكتسب الدولة عضوية المنظمة بعد توقيعها على بروتوكول الانضمام.

٢/١- التصويت :

تتخذ منظمة التجارة العالمية قراراتها بتوافق الآراء في المسائل التي لا تستوجب التصويت أي تصبح المقترحات قابلة للتطبيق إن لم يعارضها أحد.

وعند تعذر هذا التوافق يصار إلى التصويت. لكل دولة صوت واحد فقط. وتتخذ القرارات بأغلبية ثلثي أو ثلاثة أرباع الأصوات. في الحالة الأولى يوافق المؤتمر الوزاري على قبول عضو جديد. وفي الحالة الثانية يمكن تفسير الاتفاقات متعددة الأطراف. ويستطيع المؤتمر الوزاري إعفاء أحد الأعضاء من الالتزامات الواردة في الاتفاقات ^(١).

في الوقت الحاضر يبلغ أعضاء المنظمة (عدد الأصوات) ١٤٤ من بينها ٣٣ دولة إسلامية. لا تكفي أصوات البلدان الإسلامية حتى على افتراض وحدة موقفها لاتخاذ أي قرار. وتستطيع الدول غير الإسلامية الحصول على أي أغلبية حتى عند رفض جميع الدول الإسلامية. أما إن أرادت الأقطار الإسلامية الحصول على قرار فلا بد لها من إقناع ٦٣ دولة غير إسلامية في حالة القرارات التي تستوجب أغلبية الثلثين أو ٧٥ دولة غير إسلامية في حالة القرارات التي تتطلب موافقة ثلاثة أرباع الأصوات.

وفي المستقبل سوف يزداد عدد أعضاء المنظمة. إذ تجري المفاوضات لمنح العضوية لأربع وعشرين دولة منها سبعة بلدان إسلامية. ترى كيف ستكون القوة التصويتية لهذه البلدان إن تمت الموافقة على قبول جميع هذه الترشيحات؟ في القرارات التي تتطلب ثلثي أو ثلاثة أرباع الأصوات ستكون الدول الإسلامية في وضع مطابق تماماً للوضع الحالي المذكور آنفاً. وإن أرادت الحصول على قرار ما لا بد لها من إقناع ٧٩ دولة غير إسلامية (أغلبية الثلثين) أو ٩٣ دولة غير إسلامية (أغلبية ثلاثة أرباع الأصوات).

(1) OMC. «Un commerce ouvert sur l'avenir». Genève 1995. P 14.

من الناحية القانونية لا تستطيع الدول الصناعية الكبرى الحصول على قرار عن طريق التصويت بسبب عدد أصواتها الذي لا يتجاوز نصف عدد أصوات البلدان الإسلامية. في حين يمكن لأصوات البلدان النامية تغطية أي أغلبية بمعزل عن الدول الصناعية الكبرى. ولكن من الناحية العملية لا يمكن اتخاذ قرارات تضر بمصالح هذه الدول. سوف يفضي ذلك إلى انسحابها من المنظمة فتصبح هذه الأخيرة مؤسسة لا تقوى على تنظيم التجارة العالمية. ناهيك عن أن هذا الانسحاب لا يخدم مصالح البلدان النامية المرتبطة ارتباطاً وثيقاً باقتصاديات الدول الصناعية.

ومن جهة أخرى ينشأ توافق الآراء من موقف الدول الصناعية. ففي منتصف السبعينيات (قبل ظهور منظمة التجارة العالمية بعشرين سنة) تم تأسيس منتدى رباعي يضم الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية وكندا واليابان مهمته معالجة المشاكل التجارية لأعضائه. ولكن أصبح هذا المنتدى يفرض مواقفه على الاتفاقات متعددة الأطراف وعلى المنظمة. جميع القرارات التي نجمت عن جولة أورغواي المتعلقة بإزالة القيود الكمية وتقليص الرسوم الجمركية جاءت نتيجة لاجتماعات المنتدى على هامش الجولة. وهذا ما يحدث أيضاً خلال المؤتمرات الوزارية. باتت توجيهات هذا المنتدى تشكل توافق الآراء. لذلك لم يجر أي تصويت في منظمة التجارة العالمية منذ تأسيسها في عام ١٩٩٥ وإلى الآن^(١). بهذه الوسيلة يضعف دور البلدان النامية في المساهمة ببناء النظام التجاري العالمي. وجهت هذه البلدان انتقادات شديدة لهذا الوضع مطالبة بضرورة مشاركتها في قرارات المنظمة. وبقدر ما يتعلق الأمر بالأقطار الإسلامية نظم البنك الإسلامي

(١) Attac. Remettre l'OMC à sa place. Edit. 1001 nuits. Paris 2001. P 20.

للتنمية ثلاثة اجتماعات في عام ٢٠٠١ لتنسيق المواقف من النظام التجاري العالمي وتقديم مقترحات محددة لمعالجة مشاكله. فقد أكدت تلك الاجتماعات على ضرورة مشاركة الدول الإسلامية بفاعلية في صنع القرار داخل منظمة التجارة العالمية. وطالبت بآلية واضحة لتنفيذ الالتزامات الناجمة عن جولة أورغواي واعتبرت هذه الآلية شرطاً للموافقة على خوض جولة تاسعة للمفاوضات متعددة الأطراف. ودعت البلدان الإسلامية إلى فتح أسواق الدول الصناعية أمام صادراتها الصناعية والزراعية. كما تبني وزراء الاقتصاد والتجارة والمالية العرب في اجتماعاتهم ببيروت والقاهرة في عام ٢٠٠١ مواقف مماثلة. وتعزز ذلك بالموقف الأفريقي الموحد الذي طالب بضرورة مساهمة الدول الأفريقية الأعضاء بالمنظمة في اتخاذ القرارات. بفعل هذه العوامل سوف يضطر المنتدى الرباعي لاستشارة البلدان النامية عندما يتخذ القرارات الاقتصادية ذات البعد العالمي. ولكن سوف يصعب اللجوء إلى التصويت في المنظمة رغم أن اتفاقاً تسمح بذلك.

٢- اختصاصات منظمة التجارة العالمية :

تختص المنظمة بوظيفتين أساسيتين: فحص السياسات التجارية، وفرض المنازعات التجارية.

١/٢- فحص السياسات التجارية :

يهدف هذا الفحص إلى إظهار مدى احترام الدولة العضو لالتزاماتها متعددة الأطراف كتحرير تجارتها الخارجية من القيود الكمية والرسوم الجمركية وكذلك شفافية القوانين الداخلية المرتبطة بالتجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية. يتولى هذه المهمة جهاز فحص السياسات التجارية وهو من عمل

الجلس العام للمنظمة انطلاقاً من تقريرين. يقدم التقرير الأول من قبل الدولة المعنية ويعد التقرير الثاني من قبل الأمانة العامة للمنظمة. ثم يقوم ذلك الجهاز بتحرير تقريره الخاص. ثم توزع هذه التقارير على جميع أعضاء المنظمة.

والفحص دوري. إنه يجري مرة واحدة كل سنتين بالنسبة للولايات المتحدة وكندا ودول الاتحاد الأوروبي واليابان. وتتم تسمية ١٦ دولة تأتي بعد هذه المجموعة من حيث أهمية تجارتها الخارجية على الصعيد العالمي وتفحص سياساتها مرة واحدة كل أربع سنوات. إندونيسيا وماليزيا وتركيا هي الوحيدة في العالم الإسلامي التي تخضع لهذا النظام. وتفحص السياسات التجارية للبلدان النامية مرة واحدة كل ست سنوات. ويطبق هذا النظام على عدة بلدان كالمغرب وتونس ومصر. وتمنح الدول الأقل نمواً فترة أطول كما هو الحال في مالي وبركينا فاسو وبنغلادش. ولا يتسع المجال هنا لجميع التقارير المتعلقة بالبلدان الإسلامية. فوقع الاختيار على مصر^(١) وبنغلادش^(٢) لأن مشاكلهما تعكس مشاكل أغلب الدول الإسلامية. كما لم يمض وقت طويل على تقريرهما فقد صدرا على التوالي في حزيران ١٩٩٩ وأيار ٢٠٠٠.

يشتمل التقرير الخاص بمصر جهود الدولة في الإصلاح الاقتصادي الذي بدأ في عام ١٩٩١ الرامي إلى تحسين معدل النمو وتشجيع الاستثمارات الأجنبية وتحرير التجارة الخارجية. فقد هبط المعدل العام للرسوم الجمركية من ٤٢% في

(1) OMC. Organe d'examen des politiques commerciales. Egypte.

+ Rapport du Secrétariat et du gouvernement. 9 juin 1999.

+ Conclusion du Président. 25 juin 1999.

(2) OMC. Organe d'examen des politiques commerciales. Bangladesh.

+ Rapport du Secrétariat et du gouvernement. 26 avril 2000.

+ Conclusion du Président. 5 mai 2000.

عام ١٩٩١ إلى ٢٧٪ في عام ١٩٩٨. ولم تعد هنالك قيود على واردات المواد الزراعية. ولكن لا تزال تجارة الملابس الجاهزة خاضعة للقيود الكمية حتى عام ٢٠٠٢. كما لا تتدخل الدولة في تحديد أسعار السلع باستثناء الأدوية والسكر وزيت الطعام. ويمكن لرؤوس الأموال الأجنبية الاستثمار في أغلب الميادين الاقتصادية.

ويرى التقرير أن الصادرات يجب أن ترتفع بنسبة لا تقل عن ١٠٪ سنوياً عن طريق إجراء تخفيضات أخرى للرسوم الجمركية التي ستساعد أيضاً على جلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية التي تعاني حالياً من ركود. ويجب كذلك تحسين الصناعات خاصة في ميدان المنسوجات والملابس الجاهزة. ويشير التقرير إلى مشكلة التعديلات المتكررة للقوانين التجارية التي تفقد الثقة باستقرار السياسة التجارية للبلد. ولا تصدر هذه التعديلات عن مجلس الشعب بل بصورة قرارات وزارية لها قوة القانون. ويذكر التقرير مثلاً على ذلك القرار الوزاري الذي يشترط أن تكون الواردات من بلد المنشأ.

أما التقرير الخاص ببنغلادش فيشير إلى الجهود المبذولة لإلغاء القيود الكمية وتقليص الرسوم الجمركية حيث هبط معدلها من ٥٨٪ في عام ١٩٩٣ إلى ٢٢٪ في عام ٢٠٠٠. علماً بأن إيرادات الميزانية العامة تعتمد اعتماداً كبيراً على حصيلة هذه الرسوم. وتحتل المنسوجات والملابس الجاهزة مركز الصدارة حيث وصلت مساهمتها إلى ٨٣٪ من مجموع الصادرات في عام ١٩٩٨. إنها إذن محرك الأنشطة الاقتصادية والتنمية. تصدر هذه السلع بصورة خاصة إلى الدول التي عقدت معاهدات تفضيلية مع بنغلادش وهي الولايات المتحدة وبلدان الاتحاد الأوروبي. ولكن تشكو هذه الصادرات من حدة المنافسة بعد

الأزمة المالية لدول جنوب شرق آسيا التي أفضت إلى هبوط القيم التعاقدية لعملائها فأصبحت أسعار منتجاتها منخفضة في الأسواق العالمية.

ويلاحظ التقرير أن نظام الاستثمارات في بنغلادش يعد من أكثر الأنظمة تحراً في جنوب آسيا. فلا يوجد فيه أي قيد على ملكية الأجانب للمشاريع. كما تستفيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة من وفرة ورخص اليد العاملة المحلية. في عام ١٩٩٨ بلغ حجم هذه الاستثمارات ٣٨٦ مليون دولار أي حوالي خمسة أضعاف حجمها لعام ١٩٩٥. لكن أغلب هذا المبلغ مستثمر في قطاع الغاز الطبيعي نظراً لأهمية احتياطات البلد من هذه المادة. أما القطاعات الأخرى فتعاني من ضعف الاستثمارات الأجنبية. ويعزو التقرير أسباب ذلك إلى عدم فاعلية الجهاز المصرفي وبطء عمليات التخصيص والمناخ السياسي غير الملائم وتفتشي الرشوة.

تؤكد غالبية تقارير فحص السياسات التجارية للبلدان الإسلامية على ضرورة احترام شفافية القوانين والأنظمة والقرارات الإدارية. وهذا مهم جداً بغض النظر عن الانتماء لمنظمة التجارة العالمية وعن مدى احترام الدول الأعضاء فيها للاتفاقات متعددة الأطراف. إذ ترتبط هذه الشفافية بسيادة دولة القانون وهي من العناصر الأساسية للتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي. وبالمقابل على المنظمة تجنب التدخل بأمور خارجة عن اختصاصها حتى وإن ارتبطت بالتنمية والتقدم. فليس من اللائق التطرق في تقارير فحص السياسات التجارية إلى أنظمة الحكم حتى وإن كان القصد المعلن تشجيع الحكومات على إقامة الديمقراطية. وهذا ما حدث في التقرير الخاص بنيجيريا لعام ١٩٩٨^(١).

(1) OMC. Focus. N° 33. Genève. Août-Septembre 1998. P 9.

وتجدر الإشارة إلى أن الاتفاق متعدد الأطراف ^(١) يقضي بأن المناقشات داخل جهاز فحص السياسات تنصب على السياسة والممارسات التجارية. ومن زاوية أخرى لا تتوفر في منظمة التجارة العالمية أجهزة متخصصة لدراسة السياسات التجارية ميدانياً. كما أنها لا تستطيع الاعتماد على تقرير البلد العضو. لا مفر إذن من الاستعانة بمؤسسات دولية أخرى خاصة صندوق النقد الدولي كما يفعل نادي باريس المختص بإعادة جدولة الديون الخارجية الرسمية والمضمونة رسمياً. ونصت اتفاقات أورغواي على أهمية هذا التعاون. بات من الطبيعي أن تعتمد تقارير فحص السياسات التجارية على برامج التصحيح الهيكلي التي يعدها الصندوق للبلدان النامية المثقلة بالديون الخارجية ومنها الكثير من الدول الإسلامية. تركز هذه البرامج على معالجة عجز الميزانية العامة عن طريق تقليص النفقات الحكومية ذات الطابع الاجتماعي وكذلك تخفيض الرسوم الجمركية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية وتحرير سياسة الصرف وإعطاء فرص واسعة للقطاع الخاص. لم تقد هذه البرامج دائماً إلى زيادة الصادرات نتيجة للمشاكل العديدة التي يعاني منها الإنتاج المحلي والصعوبات التي تواجه السلع المصدرة في الأسواق العالمية بسبب سياسات مكافحة الإغراق. يتعين إذن على جهاز فحص السياسات التجارية أن يعطي اهتماماً لتلك المشاكل والصعوبات يعادل ذلك الذي يمنحه لشفافية القوانين وتقليص الرسوم الجمركية.

٢/٢- فض المنازعات التجارية :

تحت ظل الاتفاق العام للجات كانت طرق فض المنازعات التجارية بطيئة جداً. لذلك كانت الخلافات تستمر عدة سنوات دون التوصل إلى نتائج إيجابية

(1) OMC. Annexe 3. «Mécánisme d'examen des politiques commerciales».

وحلول مقبولة. كما جرت العادة لدى الكثير من الدول على اتخاذ إجراءات انفرادية ضد أي دولة يعتقد أنها خرقت القواعد التجارية الدولية^(١). وبهدف إقامة النظام التجاري العالمي على أسس متينة وعادلة بات من اللازم إنشاء نظام جديد لحل المنازعات يستند على إجراءات واضحة وسريعة وعلى رفض العقوبات الانفرادية. من خلال هذا النظام الجديد الذي تم الاتفاق عليه في جولة أورغواي يتبين بأن معالجة الخلافات التجارية لم تعد تستغرق أكثر من ستة أشهر. وفي حالات معينة (نزاع حول مواد قابلة للتلف مثلاً) يجب ألا تتعدى الفترة ثلاثة أشهر. كما اتفق في هذه الجولة على عدم مشروعية الإجراءات الانفرادية فأصبحت منظمة التجارة العالمية الجهة الوحيدة المختصة بالنظر في المنازعات. كما تلتزم الدول الأعضاء فيها باحترام القرارات الصادرة عن أجهزتها وأن تطبقها بدون شرط وفوراً إلا في الحالات التي تستوجب منح فترة زمنية معقولة يحددها جهاز فض المنازعات (المجلس العام). وهذا الجهاز الذي يصادق على القرارات يتكون من ممثلين عن جميع الدول الأعضاء في المنظمة. إنه لا يعرف الفيتو أو الأصوات الموزونة. بل تتساوى فيه حقوق وواجبات جميع الدول بغض النظر عن حجمها التجاري. كما أن أعضاء المجموعات الخاصة وجهاز الاستئناف حياديون وغير مرتبطين بمؤسسات الدول التي ينتمون إليها. إنها ضمانات لمصادقية نظام تسوية المنازعات مما يشجع الدول المتنازعة على اللجوء إلى المنظمة.

ولما كانت البلدان الإسلامية مرتبطة بعلاقات تجارية ومالية واسعة خاصة مع البلدان الصناعية، يصبح من المنطقي حصول خلافات تجارية بينها. ترى ما

(١) M. Rainelli. «L'Organisation mondiale du commerce». Edit. La Découverte. Paris. 1996. P 99.

مدى استفادة العالم الإسلامي من هذا النظام الجديد؟ وما هو دور المنظمة عندما تتخذ دولة صناعية كبرى إجراءات انفرادية (رغم كونها ممنوعة حسب الاتفاق) تؤثر سلباً على التجارة الخارجية وعلى اقتصاديات بلد إسلامي؟

خلال الفترة الواقعة بين منتصف عام ١٩٩٥ ومنتصف عام ١٩٩٧ عرضت ١٠٠ شكوى أمام جهاز فض المنازعات^(١). لم تشتك الدول الإسلامية إلا مرة واحدة فقط عندما اعترضت ماليزيا وباكستان في فبراير ١٩٩٧ على قرار الولايات المتحدة المتعلق بمنع استيراد بعض أصناف الأسماك. وتضامنت تايلند والهند مع ماليزيا وباكستان لمواجهة هذا القرار وكسب الدعوى.

ولم تقدم أي دولة عربية أو أفريقية إسلامية شكوى ضد دولة صناعية. ويمكن تفسير ذلك بارتباطها بمعاهدات تحول عملياً دون الاستفادة من نظام فض المنازعات. عقدت أقطار عربية اتفاقات شراكة مع دول صناعية خاصة الاتحاد الأوربي. إنها اتفاقات تفضيلية وبالتالي أساسية لتصريف السلع العربية. الاصطدام مع هؤلاء الشركاء قد ينعكس سلباً على هذه الاتفاقات. أما البلدان الأفريقية فهي مرتبطة مع أوروبا بمعاهدة لومي التي تسمح بانفتاح السوق الأوربية أمام سلع هذه البلدان. كما تقدم أوروبا ودول صناعية أخرى مساعدات مالية وإنسانية لهذه البلدان. تحصل البلدان الإسلامية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية (بركينا فاسو ومالي والنيجر وتشاد مثلاً) على مساعدات مهمة جداً لاقتصادياتها لا يقل حجمها عن ١٦% من الناتج المحلي الإجمالي. من الصعب تقديم شكوى بشأن الصادرات مثلاً ضد دولة مانحة للمساعدات.

ومن زاوية أخرى وإجابة على السؤال الثاني المطروح أعلاه يلاحظ أن مفاوضات أورغواي أقرت تحت ضغط أوربي ضرورة انسجام القوانين والأنظمة

(١) OMC. Focus. N° 21. Genève. Août 1997. P 2-3.

والإجراءات الإدارية للدول الأعضاء مع مقتضيات الاتفاق متعدد الأطراف الخاص بفض المنازعات التجارية (الفقرة ٤ من المادة ١٦ من هذا الاتفاق). كما عبر مؤتمر القمة الثامن لمنظمة المؤتمر الإسلامي المنعقد بطهران في ديسمبر ١٩٩٧ عن قلقه الشديد لآثار القوانين الداخلية التي تؤثر على التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية في الدول الإسلامية^(١).

قصد اتفاق أورغواي وقرار مؤتمر القمة القانون التجاري الأمريكي الذي يسمح باتخاذ عقوبات تجارية ضد أي دولة تعرض وفق تقديرات إدارية المصالح الأمريكية للخطر. كما تذهب القوانين الأمريكية إلى أبعد من ذلك عندما توقع عقوبات على أي شركة تتعامل مع الدول التي تهدد تلك المصالح. ولعل من المناسب تحليل قانون داماتو وموقف منظمة التجارة العالمية منه. تطبيقاً لهذا القانون الذي أصبح نافذ المفعول بعد المصادقة عليه في النصف الثاني من عام ١٩٩٦ توقع عقوبات تجارية ومالية على أي شركة أجنبية تستثمر سنوياً أكثر من ٤٠ مليون دولار في ليبيا أو إيران. وتتجلى هذه العقوبات بجرمان الشركات من التسهيلات المصرفية الأمريكية كالقروض وبمنعها من استيراد أو تصدير السلع والخدمات من أو إلى الولايات المتحدة. بطبيعة الحال القانون لا يسمي الشركات لكنه يقصد عملياً آجيب الإيطالية وفينا الألمانية وتوتال الفرنسية وبتروفيينا البلجيكية. إنها مؤسسات عملاقة مؤثرة على السياسات الخارجية للدول التي تنتمي إليها. لا يمكن إذن للحكومات هذه الشركات السكوت عن القوانين الأمريكية المهددة لمصالحها والخارقة لمبدأ إقليمية القوانين الداخلية. لذلك رفضها الاتحاد الأوروبي بشدة وتقدم بشكوى أمام جهاز فض

(١) القرار رقم ١/٨.

المنازعات التجارية. ورغم خطورة هذه المشكلة التي تعرض النظام التجاري متعدد الأطراف إلى الانهيار لم يتخذ هذا الجهاز موقفاً حازماً منها. فلم يستطع إدانة هذا القانون واكتفى تقريره بعبارة "يطلب عدد كبير من الدول الأعضاء سحب القانون". فقد تفضي الإدانة الصريحة إلى انسحاب واشنطن من المنظمة. ويعلم الجميع أن النظام التجاري الدولي الجديد بدون الولايات المتحدة لا بد وأن يكون مصيره الفشل. وهذا ما ترفضه أوروبا والدول الصناعية الأخرى. ومع ذلك لم تسحب الإدارة الأمريكية قانونها. وفي أيار ١٩٩٨ توصل الطرفان الأمريكي والأوروبي إلى حل وسط يخدم مصالحهما. إنه يسمح بإلغاء العقوبات على الشركات الأوروبية مع الإبقاء على قانون داماتو نافذ المفعول^(١). ولم يكن لهذا الحل أي علاقة بجهاز فض المنازعات التجارية.

وهناك أمثلة أخرى عديدة للعقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة دون الحصول على موافقة منظمة التجارة العالمية. يتعلق المثال الأخير بتهديد وزارة الخارجية في منتصف أيلول ٢٠٠٠ بعدم منح أي قرض أمريكي لشركة الخطوط الجوية الروسية إن استأنفت رحلاتها العادية إلى بغداد.

النظام الحالي لتسوية المنازعات أفضل من ذلك الذي كان متبعاً تحت الاتفاق العام للجات. لكن استفادة غالبية الدول الإسلامية منه ضعيفة وأحياناً منعدمة. ولا يمكن إصلاحه بجولة جديدة للمفاوضات متعددة الأطراف بل بالعمل الجاد الهادف إلى تنمية التجارة الخارجية للدول الإسلامية من جهة وإلى تحسين مبادلاتها البينية من جهة أخرى. بهذه الطريقة تصبح لهذه الدول مصالح مشتركة حقيقية يتمخض عنها كتل إسلامي كفيل بالدفاع عنها في منظمة التجارة العالمية.

(١) O. Blin. «L'Organisation mondiale du commerce». Edit. Ellipses. Paris. 1999. P

الفصل الثالث: البلدان الإسلامية والاتفاقات التجارية متعددة الأطراف :

النظام التجاري العالمي الجديد هو اتفاقات جولة أورغواي التي تركز على تحرير التجارة العالمية من القيود الكمية والرسوم الجمركية وفق مبدئين أساسيين: المبدأ الأول: الدول الأولى بالرعاية. ويعني أن الامتيازات الممنوحة من قبل دولة لبلد ما يجب أن تمنح أيضاً للبلدان الأخرى. يهدف هذا المبدأ إذن إلى تحقيق المساواة بين جميع الدول. والمبدأ الثاني: المعاملة الوطنية. ويقضي بأن السلع المستوردة يجب أن تعامل معاملة السلع المنتجة محلياً. وتكمن أهمية هذا المبدأ في المساواة بين السلع بغض النظر عن الدولة المنتجة. لكن النظام الجديد وضع عدة استثناءات على هذين المبدئين. كما أنه يسبب مشاكل خطيرة للبلدان الإسلامية.

١- تحرير القطاعات التجارية :

منحت الاتفاقات متعددة الأطراف فترة انتقالية للبلدان النامية ومن بينها الأقطار الإسلامية لمساعدتها على تنفيذ الالتزامات الناجمة عن هذه الاتفاقات. المبدأ العام إذن هو أن الانتماء إلى منظمة التجارة العالمية يعني استعداد تلك البلدان بعد انقضاء الفترة الانتقالية على تحمل جميع الالتزامات التي تتحملها الدول الصناعية.

على خلاف الاتفاق العام للجات لا يقتصر التنظيم الجديد على تجارة السلع بل امتد ليشمل أيضاً تجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة. يتعين دراسة هذا التنظيم وانعكاساته على الدول الإسلامية.

١/١ - تجارة السلع :

تلتزم الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بتحويل القيود الكمية (كمنع دخول السلع وأنظمة الحصص والتعقييدات الإدارية المبالغ فيها) التي تراكمت منذ فترة طويلة إلى رسوم جمركية. وعلى هذه الدول أن تضع حداً أعلى للرسوم الجمركية المفروضة على جميع السلع. لا يجوز تجاوز هذا الحد لاحقاً إلا في حالات مكافحة الإغراق أو الوقاية التي تخضع لشروط محددة.

المعدل العام لأسعار الرسوم الجمركية في الدول الصناعية ضعيف جداً حتى قبل جولة أورغواي. في حين هنالك ضرائب أخرى مطبقة في هذه الدول أعلى بكثير من الرسوم الجمركية تفرض على الواردات من البلدان النامية بما فيها الإسلامية وتؤثر بشدة على اقتصاداتها. لم تستطع هذه البلدان بسبب ضعفها وتشتها التفاوض مع الدول الصناعية بشأن تقليصها. كما لا يفضي بالضرورة تخفيض المعدل العام لأسعار الرسوم الجمركية إلى زيادة الاستهلاك في الدول المستوردة. لأن هذه الزيادة تعتمد على مؤثرات عديدة تختلف حسب طبيعة المنتجات الصناعية. ينطبق هذا التحليل إلى حد كبير على الصادرات البتروكيمياوية العربية. وعلى هذا الأساس يصعب الجزم بزيادة المبادلات مع البلدان النامية على إثر هبوط الرسوم الجمركية في الدول الصناعية.

تقليص المعدل العام في الدول الصناعية نجم بالدرجة الأولى عن إلغاء الرسوم المفروضة على واردات سلع محددة كالمعدات الطبية والأدوية والآلات الإلكترونية ولعب الأطفال^(١). يتم الجزء الأكبر من تجارة هذه السلع بين الدول

(١) إبراهيم العيسوي. الحات وأخواتها. النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية. مركز

دراسات الوحدة العربية. بيروت ١٩٩٥. ص ٦٤.

الصناعية. تقرر هذا الإلغاء بموجب اتفاقات تمت بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. من الناحية النظرية يمكن للبلدان الإسلامية الاستفادة من هذه الاتفاقات. ولكن من الناحية العملية لا تنتج أغلب هذه البلدان تلك السلع إلا بكميات قليلة ناهيك عن عدم قدرة بعضها على المنافسة.

يلعب قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة دوراً مهماً في اقتصاديات البلدان الإسلامية. فهو يشغل عدداً كبيراً من العمال ويساهم مساهمة فاعلة في تحسين وضع الموازين التجارية. في العالم العربي بلغ عدد العاملين في هذا القطاع ٧٠٩ آلاف شخص يشتغلون في ٥٦ ألف منشأة. ثلاثة أرباع هؤلاء العمال في مصر وتونس والمغرب. كما بلغ حجم صادرات الدول العربية من هذه السلع حوالي ٦ مليارات دولار^(١). وتبرز الأهمية القصوى لقطاع المنسوجات والملابس الجاهزة في دول إسلامية أخرى خاصة بنغلادش وباكستان وإندونيسيا وتركيا. حيث تعتمد صادراتها اعتماداً أساسياً على هذه السلع. الصادرات الإندونيسية وحدها تعادل صادرات جميع البلدان العربية.

في عام ١٩٩٧ بلغت حصيلة الصادرات الإسلامية من هذه السلع ٤١ مليار دولار أي ما يعادل ٥٩,٧% من مجموع صادراتها و ٥٢٤,٢% من صادراتها الصناعية. يتجه قسطها الأكبر إلى أسواق الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. لذلك يتوقف نمو هذه الصادرات وكذلك مستوى العمالة على التنظيم التجاري العالمي. كلما كثرت القيود الكمية والضريبية تقلصت الصادرات وتردت الحالة الاجتماعية والاقتصادية للعمال. والعكس بالعكس.

(١) جامعة الدول العربية. التقرير الاقتصادي العربي الموحد. ١٩٩٩. ص ٢٣٢.

للتعرف على هذا التنظيم لابد من العودة إلى عام ١٩٧٤ عندما فرضت الدول الصناعية اتفاق الألياف متعدد الأطراف الذي كان يهدف إلى حماية منتجاتها المحلية من المنافسة الخارجية عن طريق تقليص وارداتها من المنسوجات والملابس الجاهزة. يضع هذا الاتفاق حصة للاستيراد من حوالي أربعين دولة نامية ^(١) من بينها دول إسلامية. في أغلب الأحيان كانت هذه الحصة تتحدد وفق ما سمي بالتقييد الاختياري للصادرات. وبموجبه توافق الدولة المصدرة على تقليص صادراتها وإلا فرضت عليها عقوبات تجارية كمنع وصول سلعها إلى أسواق البلدان الصناعية. كان هذا الاتفاق مخالفاً لقواعد الجات لأنه يضع قيوداً تمييزية على التجارة الدولية.

أدى اتفاق الألياف إلى ارتفاع أسعار المنسوجات والملابس في البلدان الصناعية فتضرر المستهلكون خاصة أصحاب الدخول الضعيفة. وتبين الدراسات ^(٢) أن المكاسب التي حققها هذا الاتفاق للعمال في هذه البلدان كانت أقل بكثير من الخسائر التي تحملها المستهلكون. لذلك وبعد تطبيق دام عشرين سنة قررت هذه البلدان في مفاوضات أورغواي تفكيكه فحل محله الاتفاق حول المنسوجات والملابس. بموجب الوضع الجديد يتعين المرور بأربع مراحل مدتها عشر سنوات يتم خلالها وعلى التوالي تحرير ١٦% و ١٧% و ١٨% و ٤٩% من قيمة الواردات الكلية لتلك السلع. عندئذ تصبح تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة متحررة كلياً من القيود الكمية. وهناك جهاز خاص تابع لمنظمة التجارة العالمية يشرف على هذه المراحل ويضع تقريراً عن

(1) M. Rainelli. Op. cit.

(2) E. Combe. Organsiarion mondiale du comcece. Edit. Armand Colin. Paris 1999. P

كل مرحلة. في شباط ١٩٩٨ قام هذا الجهاز بدراسة نتائج المرحلة الأولى من الاتفاق الجديد. يستشف منها تدمير البلدان النامية التي تؤكد أن الالتزامات المتفق عليها في جولة أورغواي لم تنفذ بصورة مقبولة. وبحلول عام ٢٠٠١ كان من المفروض تحرير ٢٦% من تجارة المنسوجات والملابس. غير أن النسبة الفعلية لا تتجاوز ١٠% في كندا و ٦% في الاتحاد الأوروبي و ٢% في الولايات المتحدة الأمر الذي أدى إلى تضرر دول إسلامية مصدرة للمواد القطنية خاصة مصر^(١). كما أدى تحرير جزء من واردات المنسوجات والملابس تلقائياً إلى ارتفاع الرسوم الجمركية تحت غطاء مكافحة الإغراق أو ضرورة الإجراءات الوقائية.

أما الجانب الثاني من التجارة السلعية فينصرف إلى المنتجات الزراعية. تحت ظل التنظيم الحالي يتعين على الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية إلغاء القيود الكمية المفروضة على الواردات الزراعية والاستعاضة عنها برسوم جمركية. حسب تقارير منظمة التجارة العالمية ٣٠% من تلك القيود تحولت إلى رسوم بعد سنة واحدة من إنشاء المنظمة. ويلتزم الأعضاء بتقليص هذه الرسوم تدريجياً خلال ست سنوات بنسبة معدلها ٣٦% فيما يخص الدول الصناعية وعشر سنوات بنسبة معدلها ٢٥% فيما يخص الدول النامية. أما البلدان الأقل نمواً فهي غير مجبرة على تقليص رسومها الجمركية المفروضة على الواردات الزراعية. ولكن يحق لأي دولة منع استيراد بعض المواد الزراعية لأسباب صحية شريطة أن يستند هذا المنع على معطيات علمية وألا يطبق على سلعة دولة دون أخرى.

(١) تصريح مستشار شؤون التجارة الخارجية بوزارة الاقتصاد المصرية المنشور بجريدة الراية القطرية في

٩ نوفمبر ٢٠٠١.

لهذا التنظيم آثار حسنة على الدول الإسلامية المنتجة للمواد الزراعية
كباكستان وإلى حد ما سوريا والسودان. إذ يشجع انفتاح الأسواق على زيادة
الصادرات.

ومن زاوية أخرى تعتمد الصادرات الزراعية لبعض البلدان الإسلامية على
الاتفاقات التفضيلية مع الشركاء التجاريين الرئيسيين. ومن بينها اتفاقات كل
من تركيا والمغرب وتونس والأردن مع الاتحاد الأوروبي. وبالتالي لا تتأثر
صادرات هذه البلدان بعمليات تحويل القيود إلى رسوم أو بتقليص الرسوم إلا
عندما تنتهي مدة تلك الاتفاقات. لكنها تتأثر سلباً من جانب آخر وهو اتساع
رقعة المنافسة التي تتعرض لها بسبب انفتاح الأسواق أمام المنتجات الزراعية
للدول غير الممتية لتلك الاتفاقات. بالنتيجة النهائية تتضرر صادرات الدول التي
لا تملك منتجاتها قدرة تنافسية عالية.

تتعلق مساوئ تحرير تجارة المنتجات الزراعية بتقليص الإعانات الممنوحة
للصادرات. فعندما تقدم دولة إعانة لمزارعيها أو مصدريها تصبح أسعار
منتجاتهم منخفضة مقارنة بأسعار منتجات دولة لا تقرر مثل هذه الإعانة.
وبالتالي تزداد صادرات البعض على حساب البعض الآخر. حتى تتساوى
شروط المنافسة، ينبغي الخيار بين حلين: إما أن يمنح الجميع إعانات مماثلة وهذا
غير ممكن لأسباب مالية وإدارية أو أن تلغى الإعانات وهذا ما يجري عليه العمل
في الوقت الحاضر. فقد نصت المادة الثامنة من الاتفاق متعدد الأطراف^(١) على
ضرورة تقليص الدعم المقرر للصادرات الزراعية. على الصعيد العملي لا تزال
مشكلة الإعانات الزراعية قائمة بين الولايات المتحدة (وتساندها ١٤ دولة منها

(1) OMC. Accord sur l'agriculture.

كندا ونيوزلندا والبرازيل وأستراليا) والاتحاد الأوروبي (ويسانده عدد كبير من الدول النامية). ترى الولايات المتحدة ضرورة إزالة هذه الإعانات حتى تستطيع منتجاتها منافسة المنتجات الأوروبية داخل وخارج أوروبا. في حين تتمسك أوروبا بسياساتها الزراعية الجماعية التي تمنح المساعدات للمنتجين والمصدرين الزراعيين الأوروبيين لأسباب اقتصادية وانتخابية. عدم التوصل إلى حل نهائي لهذه المشكلة كان من العوامل الأساسية لفشل المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية المنعقد بسياتل في نهاية عام ١٩٩٩. وفي مؤتمر الدوحة^(١) تنازل الاتحاد الأوروبي عن موقفه المتصلب عندما وافق على إجراء مفاوضات تهدف إلى خفض ثم إلغاء الدعم للمنتجات الزراعية.

تقليص الإعانات يعني زيادة كلفة الإنتاج وما ينجم عنها من ارتفاع أسعار السلع الزراعية عند تصديرها. سيقود تحرير التجارة العالمية إلى ظهور آثار سلبية على موازين مدفوعات البلدان المستوردة للحبوب واللحوم والألبان والسكر والزيوت. وتختلف درجات الضرر حسب حالة الميزان التجاري. كلما زاد العجز ارتفعت درجة الضرر. وبسبب الفجوة العميقة للموازن التجارية الغذائية، ستكون الأقطار العربية في مقدمة المناطق المتأثرة من تحرير التجارة السلعية. تقدر الصادرات الزراعية العربية بأقل من ٦ مليارات دولار، أي ١% فقط من الصادرات الزراعية العالمية.

أما وارداتها فتفوق ٢٥ مليار دولار، أي ٦% من الواردات الزراعية العالمية. يتأتى ثلث هذه الواردات من الاتحاد الأوروبي. بطبيعة الحال هنالك بلدان عربية تعتمد اعتماداً أساسياً على الصادرات الزراعية. ولكن لا ينتظر أن تحقق

(١) الفقرة ١٣ من البيان الختامي الصادر عن المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية المنعقد

بالدوحة بين ٩ و ١٤ نوفمبر ٢٠٠١.

مكاسب مهمة نظراً لضعف مقدرتها الإنتاجية وندرة استخدام التكنولوجيا الحديثة.

تعاني الموازين الزراعية العربية من عجز مزمن. فحصول الصادرات الزراعية لا تمول سوى جزء من مبلغ الواردات الزراعية. في تونس تغطي حصيللة الصادرات ٧٧% من مبلغ الواردات. وتبسط النسبة إلى أقل من ١٦% في كل من مصر ولبنان والمملكة العربية السعودية وإلى أقل من ٤% في الكويت وليبيا والجزائر^(١). ورغم الأهمية الزراعية القصوى للبلدان الإسلامية الآسيوية تشكو الموازين الزراعية لجميع البلدان الإسلامية من عجز يفوق ١٠ مليارات دولار. ففي عام ١٩٩٧ بلغت الصادرات الزراعية للدول الإسلامية ٣٦,٧ مليار دولار وبلغت وارداتها ٤٦,٨ مليار دولار.

سيقود التحرير الكامل لتجارة المنتجات الزراعية إلى ارتفاع الأسعار في البلدان الإسلامية فيتضرر المستهلكون خاصة أصحاب الدخل الضعيف. وسيؤدي كذلك إلى زيادة مبلغ الواردات فيتفاقم عجز الموازين الزراعية ومن ثم سيزداد اختلال الموازين التجارية. على صعيد منظمة التجارة العالمية لا توجد معالجة حقيقية لهذه المشكلة. ويتضح ذلك في الاتفاق متعدد الأطراف حول الإجراءات المتعلقة بالآثار السلبية لتحرير تجارة المنتجات الزراعية على البلدان النامية^(٢). يدعو هذا الاتفاق إلى ضرورة تقلص المساعدة اللازمة لمواجهة هذه المشكلة. لكن المنظمة ليست مؤسسة تمويل. إنها غير مؤهلة وغير قادرة على

(١) أجرينا حساب هذه النسب انطلاقاً من الإحصاءات المنشورة في الكتاب السنوي للتجارة لعام

١٩٩٨ الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

(2) OMC. Décision sur les mesures concernant les effets négatifs possibles du programme de réforme sur les PMA et les PVD importateurs nets de produits alimentaires.

منح مساعدات مالية لأن اعتمادات ميزانيتها لا تتعدى ٨٢ مليون دولار وهي مخصصة لمرتبات موظفيها ومصاريفها الإدارية ^(١). بالنتيجة النهائية لم يجد الاتفاق بدأ من إحالة هذه المشكلة إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي (الفقرة الخامسة من الاتفاق). وهكذا خلقت منظمة التجارة العالمية أزمة للبلدان النامية ومنها الدول الإسلامية بسبب تحرير تجارة المنتجات الزراعية ولم تقدم أي حل مقبول. وعلى هذا الأساس سوف يفضي هذا التحرير إلى تفاقم المديونية الخارجية بسبب تزايد القروض الممنوحة من قبل صندوق النقد الدولي وإلى تزايد التبعة للإعانات الغذائية الخارجية.

يطرح هذا الوضع ضرورة التعاون الإسلامي المشترك. فبدلاً من رصد مليارات الدولارات سنوياً لشراء الحبوب من الدول الصناعية وبدلاً من الوقوع بتلك المشاكل، يمكن إيجاد صيغة مناسبة للعمل على إصلاح الأراضي القابلة للزراعة في عدة بلدان.

تحرير التجارة السلعية وهو أساس النظام العالمي الجديد غير مطلق لأنه يتأثر بسياسة مكافحة الإغراق (راجع الفقرة الثانية من هذا الفصل) وكذلك بالتدابير الوقائية. عندما ترتفع الواردات وتقود إلى إحداث ضرر جسيم بالصناعات المحلية تستطيع الدولة المستوردة اتخاذ التدابير لإزالة هذا الضرر المتمثلة بفرض رسوم جمركية مرتفعة. على الدولة المستوردة إثبات وجود هذا الضرر وأن تنصب التدابير على إزالته فقط. فلا يجوز تقليص الواردات إلى أقل من معدلها للسنوات الثلاث الأخيرة المعروفة من الناحية الإحصائية. ويمكن تخفيض الواردات إلى دون هذا المستوى عند عدم فاعلية ذلك المعدل لمعالجة الضرر

(١) OMC. Rapport annuel 2000. P 161.

الجسيم. ويجب ألا تزيد مدة تطبيق التدابير على أربع سنوات مع إمكانية تمديدتها إلى ثماني سنوات في حالة ضرورة الاستمرار بتطبيقها^(١). وتلتزم الدول الأعضاء بإبلاغ الأمانة العامة لمنظمة التجارة العالمية بحجم الضرر وطبيعة التدابير المزمع اتخاذها لإزالتها. ولا يجوز كقاعدة عامة اللجوء إلى التدابير الوقائية إلا بعد موافقة المنظمة.

والواقع أن هذه الوقاية ضرورية للكثير من الدول النامية ومن بينها الأقطار الإسلامية التي تعاني من ضعف صناعتها وعجز موازين مدفوعاتها. للاستفادة من هذه الأحكام لابد من إجراء موازنة بين هذه المكاسب والخسائر المحتملة. القيود الكمية والرسوم الجمركية المرتفعة تضر بمصالح البلدان المستوردة. وحسب الاتفاق متعدد الأطراف يجب على الدولة المستوردة التفاوض مع البلدان المصدرة للتوصل إلى اتفاق حول التعويض التجاري الذي يمكن منحه. وهذا أمر منطقي إذ لا يجوز أن يستفيد البعض على حساب البعض الآخر. وعندما يتعذر هذا الاتفاق يحق للبلدان المصدرة بموافقة منظمة التجارة العالمية اتخاذ إجراءات انتقامية كأن تزيد الرسوم على وارداتها من الدولة التي لجأت إلى الوقاية. ولا يجوز اللجوء إلى هذه الإجراءات خلال السنوات الثلاث الأولى من الوقاية. وعلى هذا الأساس إذا كانت الخسائر المتولدة عن الإجراءات الانتقامية أكبر من مكاسب التدابير الوقائية يصبح من الضروري التنازل عن هذه التدابير. وتجدر الإشارة إلى أن الاتفاق متعدد الأطراف يمنع تطبيق الوقاية ضد سلعة مستوردة من دولة نامية تحت شرطين. أولهما ألا تزيد الواردات من هذه الدولة على ٣% من الواردات الكلية للسلعة. وثانيهما ألا تزيد الواردات من جميع الدول النامية على ٩% من الواردات الكلية للسلعة.

(١) OMC. Accord sur les sauvegardes.

٢/١- تجارة الخدمات :

أصبحت تجارة الخدمات تحتل مركزاً مهماً في التجارة العالمية. ففي عام ١٩٩٨ بلغ حجمها ١٢٩٠ مليار دولار أي ربع التجارة العالمية الكلية^(١). وكتجارة السلع تستحوذ البلدان الصناعية على الجزء الأكبر من تجارة الخدمات. فقد بلغت صادرات الخدمات في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان وكندا ٨٥٦ مليار دولار أي ثلثي صادرات العالم. كما لهذه البلدان أهمية مماثلة في الاستيراد. أما مساهمة البلدان الإسلامية فلا تتعدى ٥٥% من الصادرات العالمية و ٥٨% من الواردات العالمية^(٢). كما تركز على عدد قليل من هذه البلدان في مقدمتها تركيا وماليزيا والمملكة العربية السعودية وإندونيسيا.

ولما كانت الدول الصناعية الكبرى تسيطر على هذه التجارة بات من الطبيعي أن تكون هذه القواعد منسجمة مع مصالحها. ومع بداية جولة أورغواي في عام ١٩٨٦ اقترحت الولايات المتحدة بمساندة أوربية إدخال الخدمات في التنظيم التجاري العالمي. واجه هذا الاقتراح معارضة شديدة من قبل البلدان النامية خاصة الهند والبرازيل التي ترى في تحرير تجارة الخدمات سيطرة الشركات الأجنبية الكبرى على قطاعات حيوية كالبنوك والتأمين. إذ يستوجب هذا التحرير فسخ المجال أمام هذه الشركات للمساهمة في الأنشطة التجارية الأمر الذي يتعارض مع السياسات الاقتصادية لأغلب هذه البلدان. لكن الإدارة الأمريكية أصرت على ضرورة فتح الأسواق أمام تجارة الخدمات

(1) OMC. Focus. N° 39. Genève. Avril 1999. P 7.

(2) El. H. Hzaïne. «Le commerce des services des Etats membres de l'OCI.». CIDC. Casablanca. P 1.

وهددت بالانسحاب كلياً من جولة أورغواي إن لم يتحقق ذلك^(١). ويلاحظ أن الولايات المتحدة تسعى إلى إحداث إطار قانوني دولي ملائم لشركاتها العملاقة ذات الإمكانية المالية والتكنولوجية العالية. في حين يصعب جداً على الشركات التابعة للبلدان الإسلامية النفاذ إلى السوق الأمريكية بسبب ضعف قدرتها على المنافسة. أضف إلى ذلك أن الكثير من الولايات الأمريكية تمنع منعاً باتاً وجود الأجانب في مجالس إدارة المصارف. كما يتطلب تأسيس فروع للمصارف الأجنبية الحصول على موافقة كل ولاية على حدة.

وفق الاتفاق متعدد الأطراف^(٢) تتخذ تجارة الخدمات أربعة أشكال. تأدية خدمة من قبل دولة إلى دولة أخرى كالمكالمات التلفونية. وتقديم خدمة من قبل دولة لصالح مستهلك أجنبي كالسياحة. ووجود شركات أجنبية عاملة في دولة ما كالبنوك الأجنبية. ووجود أفراد أجانب يقدمون خدمات لدولة ما وهم العمال الأجانب. يسري الاتفاق إذن على التجارة الخارجية بمفهومها الواسع جداً. فهو لا يقتصر على عبور الخدمات لحدود الدولة كما هو حال التجارة السلعية بل يمتد ليشمل جميع العمليات. بمجرد كون أحد أطرافها (المستهلك أو المورد) أجنبي. وبالتالي لا ينطبق الحجم الحقيقي لتجارة الخدمات بالمفهوم المذكور مع حجم تجارة الخدمات في موازين المدفوعات.

ولكن لا يزال الاتفاق متعدد الأطراف غير نهائي. إنه اتفاق-إطار يخضع للمراجعات والتعديلات باتجاه التحرير التدريجي الذي يتم عن طريق المفاوضات المتتالية. وتعود صعوبة إيجاد صيغة نهائية لهذه التجارة إلى تعارض المصالح. ترى الولايات المتحدة ضرورة تحريرها من جميع القيود. وسوف يكون الركود

(1) Attac. Op. cit.

(2) OMC. Annexe 1B. Accord général sur le commerce des services

الاقتصادي العالمي الحالي الذي زاد نتيجة أحداث ١١ سبتمبر في الولايات المتحدة سبباً آخر لتوسيع التحرير. في حين قد يتضمن هذا التوسيع خطورة على اقتصاديات البلدان النامية وعلى أوضاعها الاجتماعية. كما توجد خلافات بين الدول الصناعية الكبرى بشأن تحرير بعض القطاعات. فعلى سبيل المثال تصر الولايات المتحدة على فتح الأسواق أمام البرامج المرئية في حين تعارض أوروبا وخاصة فرنسا هذا الاتجاه متمسكة بالاعتبارات الثقافية. وهناك خلافات أخرى بينها ترتبط بالدعم المالي الحكومي.

يتناول الاتفاق المبادئ العامة التي تسري على جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية وهي الدولة الأولى بالرعاية والمعاملة الوطنية وشفافية السياسة التجارية. فعلى كل عضو أن يمنح حالاً معاملة متساوية لجميع الأعضاء. أي يجب أن تسري الامتيازات الممنوحة للخدمات دولة ما على خدمات الدول الأخرى. ولكن يمكن منح امتيازات أكبر لدولة أو لدول معينة شريطة الإعلان عن ذلك في قائمة الاستثناءات على مبدأ الدولة الأولى بالرعاية. وعلى كل عضو في المنظمة أن يعامل الخدمات الأجنبية معاملة الخدمات المحلية. وعليه نشر القوانين والأنظمة والقرارات والإجراءات التفصيلية المرتبطة بالخدمات. ويتعين إعلام مجلس تجارة الخدمات التابع للمنظمة على الأقل مرة واحدة سنوياً بالتعديلات التي تطرأ عليها. ويحق لأي عضو طلب معلومات حول الخدمات في دولة أخرى شريطة ألا يؤدي ذلك إلى المساس بالمصلحة العامة أو مصالح الشركات. ويناشد الاتفاق متعدد الأطراف الدول الصناعية بذل جهودها لتقديم المعلومات للدول النامية بغية تطوير قطاعها الاقتصادية.

وعلى الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية وضع قوائم تتعلق بالتزامات النفاذ إلى أسواقها وشروط هذا النفاذ. ويتم إنشاء هذه القوائم بمحض إرادتها. يحق للدولة في أي لحظة تعديل التزاماتها باتجاه زيادة التحرير. وهذا ما يسعى إليه النظام التجاري العالمي. أما إذا كان التعديل باتجاه تقليص النفاذ إلى السوق أي وضع قيود جديدة أمام تحرير تجارة الخدمات يتعين في هذه الحالة أن تمضي على تنفيذ الالتزام بالنفاذ مدة لا تقل عن ثلاث سنوات. وعلى الدولة إعلام مجلس تجارة الخدمات برغبتها في إجراء التعديل قبل ثلاثة أشهر من تاريخ تنفيذه. في حالة عدم اعتراض أي عضو في منظمة التجارة العالمية يدخل التعديل حيز التنفيذ وتحرر الدولة من التزامها. أما إذا أدى التعديل إلى تضرر عضو ما يتعين إجراء مفاوضات ثنائية لإزالة الضرر عن طريق التعويض كأن يحصل العضو المتضرر على امتيازات تجارية أو مالية جديدة من الدولة. وإن لم تؤد المفاوضات إلى حل يجب اللجوء إلى التحكيم.

في أغلب الأحيان تخضع القرارات الحكومية ذات الصبغة الاقتصادية لظروف مرحلية معينة. فقد تستوجب مرحلة أن يكون النقل البري أو البحري أو الجوي تابعاً كله للقطاع الخاص وقد تقتضي مرحلة أخرى أن يكون بعضه تابعاً لهذا القطاع. في كل حالة يتعين أن تتوفر الحكومة على مساحة كافية من الحرية في اتخاذ القرار المناسب. تحرير أنشطة كالصحة أو التعليم وفق التنظيم التجاري العالمي يقود بالضرورة إلى فسح المجال أمام المستثمرين الأجانب في إنشاء مستشفيات ومؤسسات تعليمية أهلية. وإذا تبين لاحقاً بأن هذا التحرير يخلق مشاكل ترتبط مثلاً بجودة الخدمات الطبية أو بعدم انسجام التعليم الأجنبي مع تعاليم الدين الإسلامي الحنيف يصبح الرجوع عن التحرير مقيداً بالشروط

السابقة. ويلاحظ أن هذه الشروط وضعت بحيث يصعب على الحكومات تعديل التزاماتها. تصبح الالتزامات من الناحية العملية نهائية لا رجعة فيها. وهذا أمر خطير يحد من صلاحيات السلطات العامة في تنظيم الحياة اليومية للمجتمع. تعتمد تجارة الخدمات في الدول الإسلامية على ثلاثة أصناف أساسية: التحويلات بدون مقابل، والسياحة، ودخل الاستثمار. وتختلف هذه البلدان اختلافاً كبيراً من حيث أهمية كل صنف ونتائجه التجارية.

* دول الفائض:

في مصر تركز تجارة الخدمات على تحويلات العمال المصريين المقيمين بالخارج وعلى السياحة. في عام ١٩٩٨ بلغ فائض هذه التجارة ٧٨١٥ مليون دولار. لهذه النتيجة الإيجابية دور كبير في امتصاص الجزء الأكبر من عجز الميزان التجاري السلعي. وفي تركيا بلغ صافي تحويلات العمال ٤٨٦٦ مليون دولار في عام ١٩٩٧. كما تحصل الدولة على إيرادات مهمة من السياحة الأجنبية. يصل عدد السياح إلى سبعة ملايين شخص سنوياً ينفقون ٤٣٠٠ مليون دولار^(١). في حين يشكو حساب الدخول من عجز قدره ٣٠١٣ مليون دولار نظراً لضعف الاستثمارات التركية بالخارج مقارنة بالاستثمارات الأجنبية داخل البلد، الأمر الذي يقود إلى ارتفاع حجم ترحيل أرباح الاستثمارات الأجنبية إلى الخارج قياساً بتحويل أرباح الاستثمارات الخارجية إلى الداخل. إلى جانب مصر وتركيا حققت تجارة الخدمات فائضاً في دول أخرى كتونس ولبنان والمغرب.

(1) Y. Yaman. «The Implications of the Fats on Turkey and Central Asian Islamic Countries». ICDT. Casablanca. P 5.

تستفيد هذه البلدان من المبدأ العام المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة ١١ من الاتفاق متعدد الأطراف التي تمنع على الدول الأعضاء تطبيق إجراءات تقييدية. تستطيع إذن هذه البلدان الإسلامية الاعتراض على ما يفرض إلى تقليص تحويل دخول عمالها المقيمين بالخارج.

*** دول العجز :**

تشكو غالبية البلدان الإسلامية من عجز في تجارة الخدمات. في المملكة العربية السعودية حقق حساب الدخل فائضاً قدره ٣١٥٦ مليون دولار في عام ١٩٩٧ نظراً لأهمية استثماراتها الخارجية. لكنها تحتل مركز الصدارة في استقبال اليد العاملة الأجنبية. كما أنها على غرار غالبية بلدان مجلس التعاون الخليجي غير مصدرة لليد العاملة. لذلك يعاني حساب التحويلات بدون مقابل من عجز قدره ١٥٤٥٩ مليون دولار في عام ١٩٩٧. إنه الرقم القياسي المسجل في العالم الإسلامي الذي يؤثر تأثيراً كبيراً على الحصيلة الإجمالية لتجارة الخدمات.

على عكس المجموعة الأولى يمكن لدول العجز استغلال الاستثناءات الواردة على المبدأ العام المنصوص عليها في فقرات المادة ١٢ من الاتفاق متعدد الأطراف. ففي حالة تعرض ميزان المدفوعات إلى الخطر تستطيع تقييد تحويلات دخول العمال الأجانب إلى الخارج. ويحدث الخطر عندما تقود هذه التحويلات إلى هبوط الاحتياطيات الرسمية إلى مستوى لا يسمح بتنفيذ المشاريع التنموية. بطبيعة الحال ينبغي تطبيق هذا التقييد إزاء جميع العمال الأجانب دون تمييز بينهم بسبب الجنسية. كما يجب إلغاء التقييد عندما يزول سببه.

٣/١- حقوق الملكية الفكرية :

لا تعود جذور حماية هذه الحقوق إلى منظمة التجارة العالمية التي تأسست في عام ١٩٩٥ بل إلى اتفاقية باريس لعام ١٩٦٧ الخاصة بحقوق الملكية الصناعية واتفاقية بيرن لعام ١٩٧١ التي تتناول حقوق التأليف. كما توجد مؤسسة عالمية متخصصة وهي المنظمة العالمية لحماية الملكية الفكرية التي أنشئت في عام ١٩٦٧ مهمتها تطبيق هاتين الاتفاقيتين وتضم ١٥٧ دولة. لكن إطارها القانوني لا يسمح باحترام تلك الحقوق بفاعلية. ويقتصر على الجوانب الفنية البحتة ولا يشمل علاقة هذه الحقوق بالتجارة العالمية. وتحت ضغط الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ورغم معارضة غالبية البلدان النامية انتقلت أحكام الاتفاقيتين مع بعض التعديلات إلى جولة أورغواي فظهر الاتفاق متعدد الأطراف حول حقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة.

تتضمن المادتان الثالثة والرابعة من هذا الاتفاق ^(١) المبادئ العامة المطبقة على تجارة السلع والخدمات: مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ومبدأ المعاملة الوطنية. ويضع الحدود الدنيا للحماية التي يتعين على الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية إدراجها في قوانينهم الداخلية. ومن بين هذه الحدود مدة الحماية. ينبغي على سبيل المثال ألا تقل مدة حماية براءات الاختراع عن ٢٠ سنة وحقوق التأليف عن ٥٠ سنة. وعلى هذه القوانين أن تتضمن عقوبات مالية أو (و) بدنية فاعلة ضد من يخالفها شريطة أن توقع من قبل سلطات قضائية. وحسب الاتفاق يتعين اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لحماية الملكية الفكرية خلال سنة

(١) OMC. Annexe 1C. Accord sur les aspects des droits de propriété intellectuelle qui touchent au commerce.

واحدة في الدول الصناعية وخمس سنوات في البلدان النامية و ١١ سنة في الدول الأقل نمواً اعتباراً من بداية عام ١٩٩٥.

يجب احترام هذه الحقوق لأنها تعبر عن جهود بذلها المخترعون والمؤلفون والفنانون. لكن الاحترام المطلق يقود إلى نتائج تجارية وصناعية واجتماعية وصحية سيئة خاصة في البلدان النامية بما فيها الأفطار الإسلامية.

تتناول الملكية الفكرية مجالات عديدة منها صناعة الأدوية التي تسيطر عليها شركات الدول الصناعية. حسب الاتفاق المنبثق عن جولة أورغواي لا يمكن إنتاج أدوية مماثلة (بديلة) إلا بموجب رخصة صادرة عن الشركة صاحبة براءة الاختراع. على الصعيد العملي لا تمنح هذه الرخصة إلا بتعويضات مستمرة ومرتفعة فتضطر الدول النامية إلى شراء الأدوية مباشرة من الشركات. وتجدد الإشارة إلى أن العرب استهلكوا أدوية قيمتها ٣٤٨٠ مليون دولار في عام ١٩٩٧. في اجتماع وزراء الصحة العرب المنعقد بدمشق في مارس ١٩٩٨ ومن قبله بفترة وجيزة اجتماع اتحاد الصيادلة والأطباء العرب أكد الجميع على خطورة التحديات التي تواجه صناعة الدواء في الدول العربية بسبب النظام التجاري العالمي الجديد. كما أن أسعار الأدوية المستوردة من تلك الشركات مرتفعة جداً لا تتناسب والمقدرة الاقتصادية لغالبية البلدان النامية. وفق حسابات المنظمات غير الحكومية المهتمة بالصحة يتعين إنفاق أكثر من ١٥ ألف دولار سنوياً لشراء عقاقير أوربية أو أمريكية لعلاج شخص واحد مصاب ببعض الأمراض المعدية الفتاكة المنتشرة في أفريقيا جنوب الصحراء. في حين لا يتعدى سعر العقاقير البديلة ٢٠٠ دولار إن أنتجت في بلد أفريقي.

كانت الدول الصناعية خاصة الولايات المتحدة وكندا وسويسرا تعارض بشدة إنتاج الأدوية البديلة بحجة تأثيرها السلبي على الاعتمادات المخصصة لبحوث المختبرات. لكن تردي الأوضاع الصحية في البلدان النامية جعلتها تتخذ

موقفاً موحداً وثابتاً في المحافل الدولية بغية استثناء الأدوية من اتفاق أورغواي. كما تراجعت الولايات المتحدة عن رفضها لأنها وجدت نفسها مضطرة لإنتاج المضادات الحيوية لمعالجة مرض الجمرة الخبيثة في حين أن هذه المضادات مسجلة باسم شركة ألمانية. تحت تأثير هذه العوامل اتخذ مؤتمر منظمة التجارة العالمية لعام ٢٠٠١ قراراً يسمح بمقتضاه للبلدان النامية بإنتاج أدوية بديلة لمعالجة بعض الأمراض^(١).

يستفيد العالم الإسلامي من الوضع الجديد. إذ أصبح بإمكان بعض الدول كتركيا وباكستان ومصر والأردن تصدير الأدوية البديلة لبلدان إسلامية أخرى. عندئذ تتقلص التبعية للخارج فتحسن الصحة العامة. وتنخفض المبالغ الكبيرة التي كانت ترصد لشراء الأدوية من الشركات الكبرى فيهبط عجز الموازين التجارية.

أما الميادين العديدة الأخرى فتبقى خاضعة لاتفاق أورغواي. لذلك وكقاعدة عامة يمكن وضع هذا الاتفاق في مقدمة الاتفاقات التي ستكون سلبياها على الدول الإسلامية أكبر بكثير من إيجابياتها.

٢- مشاكل البلدان الإسلامية :

تعاني الأقطار الإسلامية من ثلاث مشاكل رئيسية في تعاملها التجاري الخارجي. تتعلق المشكلة الأولى بالصعوبات التي تواجه الصادرات بسبب سياسات مكافحة الإغراق. وتكمن المشكلة الثانية بالضغط التي تمارسها الدول الصناعية على البلدان النامية من بينها غالبية الدول الإسلامية بهدف زيادة أجور

(١) الفقرة ١٧ من البيان الختامي للمؤتمر الرابع سابق الذكر وكذلك الإعلان الملحق به الخاص بالصحة العامة.

العمال وتحريم تشغيل الأطفال. وترتبط المشكلة الثالثة بإهمال التنظيم التجاري العالمي للضرائب على الاستهلاك التي تؤثر تأثيراً بالغاً على الصادرات النفطية.

١/٢ - مكافحة الإغراق :

تنص المادة السادسة من الاتفاق العام للجات على ما يلي: الإغراق يسمح بإدخال سلعة معينة منتجة في دولة ما إلى سوق دولة أخرى بسعر أقل من قيمتها العادية. ويراد بالقيمة العادية السعر السائد عادة في الدولة المصدرة.

يهدف الإغراق إلى تحسين الصادرات مما يساهم في التنمية الاقتصادية وتقليص عجز الموازين التجارية. وهذا أمر ضروري للبلدان النامية بما فيها الدول الإسلامية. وبالمقابل تستفيد البلدان المستوردة من الإغراق نظراً لهبوط مبالغ الواردات وحصول المستهلكين على سلعة بسعر منخفض. من هذا الباب يدخل الإغراق ضمن العمليات التجارية المفيدة والمشروعة. لكنه قد يحدث ضرراً كبيراً ومباشراً بإنتاج أو بتجارة سلعة مماثلة وقد يؤخر إنشاء مصانع لإنتاج هذه السلعة في الدولة المستوردة. الضرر هو إذن الشرط الأساسي لتحريم الإغراق ويبرر الإجراءات التجارية ضده. وعلى هذا الأساس، ليست هنالك أي حكمة أو فائدة من مكافحته عند عدم وجود الضرر كأن لا تنتج الدولة المستوردة سلعة مماثلة حالياً أو في المستقبل المنظور. في حالة حدوث مثل هذا الضرر، للدولة المتضررة فرض ضرائب خاصة ضد الإغراق. ويشترط ألا يكون مبلغها أكبر من الفرق بين سعر استهلاك السلعة في الدولة المصدرة وسعرها في البلد المستورد. كما يتعين ألا تكون الضرائب منحازة، إذ لا يجوز فرضها على سلعة دولة دون سلعة مماثلة لدولة أخرى. وعلى الدول الأعضاء إعلام منظمة التجارة العالمية بقوانين وأنظمة مكافحة الإغراق وبالتعديلات الواردة عليها.

تمر عادة سياسة مكافحة الإغراق بثلاث مراحل:

في المرحلة الأولى يتعين على الدولة المستورة تحديد حجم الإغراق الذي يصيبها. ويتم ذلك بمقارنة السعر المحلي للسلعة مع سعرها المخصص للتصدير. يجب أن يكون الأول أقل من الثاني. وهنالك أسلوب آخر يتمثل بالمقارنة بين كلفة إنتاج السلعة في البلد المصدر مع سعر بيعها للخارج. يوجد إغراق إذا كانت قيمة كلفة الإنتاج أعلى من سعر البيع. يسبب هذا النوع من الإغراق خسارة مؤقتة للمصدر بهدف احتكار سوق البلد المستورد لاحقاً الأمر الذي يربك العلاقات التجارية القائمة أساساً على المنافسة. وفي المرحلة الثانية على الدولة المستوردة إثبات الضرر الذي تتحمله. ثم تأتي المرحلة الثالثة المتمثلة بفرض ضرائب جمركية خاصة على السلعة محل الإغراق. وفي حالة عدم موافقة الدولة المصدرة على الإجراء المتخذ ضد صادراتها تستطيع اللجوء إلى جهاز فض المنازعات التابع لمنظمة التجارة العالمية.

وتطبق سياسات مكافحة الإغراق في جميع أنحاء العالم خاصة في الدول الصناعية الكبرى. في منتصف عام ٢٠٠٠ تم إحصاء ١١٢١ إجراء لمكافحة الإغراق في الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية. منها ٣٣٦ في الولايات المتحدة و ١٩٣ في بلدان الاتحاد الأوروبي و ٨٨ في كندا^(١). تستحوذ إذن الولايات المتحدة على حوالي ثلث إجراءات مكافحة الإغراق في العالم. في هذه البلدان الصناعية بلغ المعدل العام للرسوم الجمركية أقل من ٥%. أما أسعار الضرائب الخاصة بمكافحة الإغراق فقد وصلت في بعض الأحيان إلى أكثر من ١٠٠%. أثبتت هذه السياسات فاعليتها في الحد من استيراد بعض السلع ولا

(١) OMC. Rapport annuel 2000, P 33.

يزال المنتحون في هذه الدول يمارسون ضغوطاً على حكوماتهم بغية الإبقاء عليها وذلك على حساب المستهلكين الذين أصابهم ضرر كبير لارتفاع أسعار السلع المستوردة. بسبب هذه الضغوط المستمرة، يزداد عدد الإجراءات سنوياً.

يجب بلا شك محاربة الإغراق عندما يقضي على القاعدة الرئيسية للتجارة السليمة وهي المنافسة. لكن المشكلة تتعلق بكيفية حساب هوامش الإغراق والجهة التي تحدد درجة الضرر وحدة التدابير المتبعة لمعالجته. هذه التقديرات متروكة لكل دولة بصورة انفرادية الأمر الذي يؤدي إلى اتخاذ إجراءات تعسفية. فعلى سبيل المثال يستوجب التنظيم التجاري العالمي أن تزول إجراءات مكافحة الإغراق فوراً عندما تكون قيمة استيراد السلعة محل الإغراق ضعيفة. وتم الاتفاق على أن تكون هذه القيمة أقل من ٣% من مبلغ واردات السلع المماثلة. الدولة المستوردة هي التي تتولى حساب هذه النسبة وتستطيع بالتالي محاربة أي سلعة حال إثبات أن قيمتها تفوق تلك النسبة.

قد لا تكون للمصدر أي نية للإضرار بالإنتاج المحلي للدولة المستوردة وغالباً ما لا يتمتع بكفاءة عالية تؤثر فعلاً على المنتجات المحلية المماثلة خاصة وأن أكثر المصدرين ينتمون لدول نامية بل وفقيرة لا يمكنهم احتكار أسواق البلدان الصناعية. ومع ذلك تخضع صادراتهم لضرائب مرتفعة إلى أقصى الحدود. ترمي إجراءات مكافحة الإغراق في حقيقتها إلى منع أسواق الدول الصناعية على المنتجين من البلدان النامية الذين أثبتوا جدارتهم خاصة في ميدان المنسوجات والملابس. أصبحت مكافحة الإغراق أخطر سلاح ضد تحرير التجارة العالمية وسوف يستمر هذا الوضع فترة طويلة. لاشك بأن التنظيم الجديد للتجارة العالمية يستوجب إلغاء إجراءات مكافحة الإغراق بعد مرور خمس سنوات

اعتباراً من تاريخ تطبيقها. لكنه يسمح أيضاً للدول المستوردة بالاستمرار بها لجرد شعورها باحتمال عودة الضرر بعد انقضاء هذه المدة.

لسياسات مكافحة الإغراق نتائج سلبية عديدة على صادرات البلدان الإسلامية. أما آثارها الإيجابية على وارداتها فهي ضعيفة. تصدر هذه البلدان سلعاً مصنعة كالملابس قابلة للخضوع في الدول الصناعية لسياسات مكافحة الإغراق. عندئذ تصبح هذه السياسات مضرّة لاقتصاديات البلدان الإسلامية. وبالمقابل تستورد هذه البلدان سلعاً مصنعة من كافة أنحاء العالم خاصة الدول الصناعية. يمكن تقسيم هذه السلع المستوردة إلى قسمين: يشمل القسم الأول الآلات والأدوات الإنتاجية التي غالباً ما تكون غير مصنعة في البلد الإسلامي المستورد. يستحوذ هذا القسم على ٣٩% من الواردات الكلية للأقطار الإسلامية^(١). في هذه الحالة ينجم الإغراق (إن وجد) عن تنافس المصدرين لكسب أسواق البلدان الإسلامية. عندئذ لا يوجد أي مبرر لمحاربته بل بالعكس تماماً. إذ كلما هبطت أسعار الواردات تحسن مركز الميزان التجاري. ويتضمن القسم الثاني الواردات الصناعية و الزراعية المنتجة محلياً. في هذه الحالة تصبح سياسات مكافحة الإغراق ضرورية إذا كان الضرر كبيراً.

لكن الدول الإسلامية كغيرها من البلدان النامية لا تعتمد على سياسات مكافحة الإغراق إلا نادراً بل تعاني من هذه السياسات المتبعة الدول الصناعية الكبرى. لذلك تصبح سلباتها أكبر بكثير من إيجابياتها. يتعين إذن على الدول الإسلامية وبقية البلدان النامية التنسيق فيما بينها في إطار منظمة التجارة العالمية بهدف الحد من تلك السياسات ومنح صلاحيات حقيقية لجهاز فض المنازعات في تقدير درجة الضرر. كما يجب إجراء دراسة دقيقة لمقارنة الضرر الاقتصادي

(١) OIC. «ICDT's Annual Report 1999 on Inter-Islamic Trade».

والاجتماعي الذي يلحق بالدول المصدرة بسبب مكافحة الإغراق مع الضرر المماثل الذي يلحق بالدول المستوردة بسبب الإغراق. فليس من الإنصاف أن تقتصر قواعد منظمة التجارة العالمية على الضرر الذي تتحمله البلدان الصناعية دون النظر إلى الضرر الذي يصيب الدول النامية.

٢/٢- التجارة العالمية ومستوى الأجور :

من المعلوم أن الكلفة الكلية لساعة العمل في البلدان الصناعية أعلى من كلفتها في البلدان النامية بما فيها الأقطار الإسلامية. في عام ١٩٩٥ بلغ معدل كلفة ساعة العمل في قطاع الصناعات التحويلية الأمريكية ١٧،٢ دولار. ثم ترتفع أو تنخفض في البلدان الصناعية الكبرى الأخرى بنسبة ٢٠٪ تقريباً مقارنة بالولايات المتحدة. في حين بلغت كلفة ساعة العمل ١،٦ دولار في ماليزيا و ٠،٣ دولار في إندونيسيا^(١). وبما أن كلفة العمل تعتبر من عناصر السعر يصبح مستوى أسعار السلع المماثلة مرتفعاً في الدول الصناعية ومنخفضاً في البلدان النامية. عندئذ تظهر مشاكل القدرة التنافسية في التجارة العالمية خاصة في القطاعات التي لا تتطلب مهارة فنية عالية كصناعة الملابس. لا تستطيع حكومات الدول الصناعية تقليص أجور عمالها لارتباط مثل هذه القرارات بسوق العمل والعلاقات بين النقابات. كما لا تستطيع المطالبة برفع أجور العمال في البلدان النامية لأن ذلك يعتمد على خصوصيات كل بلد. لم يبق أمامها سوى التشبث بالحقوق الاجتماعية للعمل خاصة الحرية النقابية وتحريم تشغيل الأطفال. إنها طريقة غير مباشرة تسمح بزيادة أجور العمال فتقلص الهوة مع كلفة الأجور في الدول الصناعية وبالتالي قهبط القدرة التنافسية

(1) Centre d'études prospectives et d'informations internationales. «L'économie mondiale 1998». Edit. La Découverte. Paris 1997.

لسلع البلدان النامية. في مؤتمر قمة الدول السبع الكبرى المنعقد في نهاية حزيران ١٩٩٦ بمدينة ليون الفرنسية، سيطرت فكرة مؤداها أن التقدم التجاري لبعض بلدان جنوب شرق آسيا كان على حساب تزايد البطالة وتدهور الوضع الاقتصادي في الدول الصناعية.

وطلبت المجموعة الأوروبية ^(١) من منظمة التجارة العالمية تبني الإجراءات الكفيلة باحترام الحقوق الاجتماعية للعمل لأنها جزء من حقوق الإنسان التي تسري على جميع الدول بغض النظر عن درجة تنميتها الاقتصادية. وتعتقد المجموعة الأوروبية بأن تجاهل هذه الحقوق يقود إلى إفساد مبدأ التبادل الحر وإبطال مشروعيته. وترى تناقضاً بين موافقة منظمة التجارة العالمية على حقوق الملكية الفكرية ومعارضتها لحقوق العمال.

وطرحت مشكلة الحقوق الاجتماعية في المؤتمر الوزاري الأول للمنظمة المنعقد بسنغافورة في ديسمبر ١٩٩٦ حيث أدرج في جدول أعماله ما يسمى بالمعايير الأساسية للعمل ^(٢). رفض بشدة ممثلو غالبية الدول النامية مناقشتها فاتفق الجميع على إحالتها إلى منظمة العمل الدولية باعتبارها الجهاز المختص بالنظر في مثل هذه المشاكل. كما أوضحوا أن تحسين وضع العمال يجب أن يمر عبر تحرير التجارة العالمية وزيادة التبادل. بمعنى آخر، لا يمكن اعتبار تدني الأجور في الدول النامية صورة من صور معوقات التجارة بل نتيجة لها. إن طبقت البلدان الآسيوية والأفريقية الأنظمة الاجتماعية المعروفة في الدول الأوروبية تعطل التنمية الاقتصادية. تحسين الظروف الاجتماعية للعمال يمر إذن

(1) Conseil de l'Europe. Assemblée parlementaire. Recommandation n° 1308 relative à l'Organisation mondiale du commerce et aux droits sociaux. 7 novembre 1996.

(2) OMC. Déclaration ministérielle de Singapour. 13 décembre 1996.

عبر النمو الاقتصادي وليس العكس. والإدارة السليمة للمشاريع تستوجب الربط بين مستوى الأجور والإنتاجية. فلا يصح أن يحصل العامل في جنوب شرق آسيا على أجر يعادل ما يحصل عليه العامل في أوروبا لأن إنتاجية الثاني تعادل عشرة أضعاف إنتاجية الأول حسب تقديرات البنك العالمي. وتبين الدراسات^(١) أن فجوة الإنتاجية في كل من ماليزيا والفلبين والهند مقارنة بالولايات المتحدة أكبر من فجوة الأجور في الصناعات التحويلية. كما اصطدم مرة أخرى موقف الدول الصناعية الكبرى مع موقف البلدان النامية في المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية المنعقد بسياتل في نهاية نوفمبر ١٩٩٩. ولم يتوصل المؤتمر إلى اتخاذ قرار يختلف عن ذلك الذي اتخذته المؤتمر الوزاري الأول. كما احتدت الخلافات بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بشأن الإعانات الممنوحة للصادرات الزراعية. وهكذا فشل المؤتمر الثالث باتفاق جميع الجهات بما فيها منظمة التجارة العالمية. لمعالجة هذا الفشل تجنب ممثلو الدول الصناعية إثارة مشكلة الحقوق الاجتماعية للعمل في المؤتمر الرابع المنعقد بالدوحة في نوفمبر ٢٠٠١. لكن هذا التجنب لا يعني غلق الملف. كما أنه يدخل في إطار تنازل البلدان النامية عن رفضها إطلاق جولة تاسعة للمفاوضات التجارية.

في حالة استجابة البلدان النامية لمطالب الدول الصناعية المتعلقة بالحقوق الاجتماعية وعلى افتراض أن هذه الحقوق سوف تؤدي إلى ارتفاع الأجور سوف تفقد الدول الإسلامية المكسب الأساسي لتجارها الخارجية. عندئذ

(١) ستيفن كولاب. "هل هناك حاجة إلى معايير دولية للعمل لمنع الإغراق الاجتماعي؟". صندوق النقد

الدولي. مجلة التمويل والتنمية. ديسمبر ١٩٩٧. ص ٢٠.

تدهور صادراتها وقرب رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في الصناعات التحويلية. أما إن لم تقد هذه الحقوق إلى زيادة الأجور فسوف تجدد الدول الصناعية مختلف الذرائع لمقاضاة البلدان النامية أمام جهاز فض المنازعات التجارية.

يتعين على كل بلد إسلامي موازنة إيجابيات وسلبيات احترام الحقوق الاجتماعية للعمل. تشغيل الأطفال يعيق تكوين جيل متعلم يمكنه لاحقاً قيادة التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي. أصبح هذا التشغيل ظاهرة واضحة في جميع الدول الإسلامية منخفضة الدخل. فمن خلال الإحصاءات الرسمية^(١) يتبين أن الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠ و ١٤ سنة يشكلون ١٠% من القوة العاملة في مصر، و ٢٠% في اليمن، و ٢٣% في موريتانيا. ولكن لا تتأتى هذه الظاهرة من رغبة السلطات العامة بل من الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيشها غالبية المجتمعات الإسلامية.

٣/٢- الرسوم الجمركية والضرائب على الاستهلاك :

خلال الخمسين سنة الماضية نظمت ثماني جولات للمفاوضات متعددة الأطراف قاسمها المشترك تقليص الرسوم الجمركية. إضافة إلى ذلك اهتمت جولة أورغواي بتحويل القيود الكمية المفروضة على بعض الواردات إلى رسوم جمركية على أن تبذل الدول المعنية جهوداً خلال فترة محددة لتقليصها. وهذه الرسوم وسيلة لتحرير التجارة الخارجية وهو هدف النظام العالمي الجديد الذي تشرف عليه منظمة التجارة العالمية. لكنها وسيلة غير كافية ومضرة لمالية البلدان النامية.

(١) جامعة الدول العربية. التقرير الاقتصادي العربي الموحد. ١٩٩٩. ص ٢٢٣.

في الدول الصناعية الكبرى لا تتجاوز حصيللة الرسوم الجمركية ١٠% من إيراداتها العامة. في حين أنها تساهم بأكثر من ١٥% من الإيرادات العامة لغالبية البلدان الإسلامية. وعلى هذا الأساس لا يقود تحرير التجارة الخارجية إلى إحداث ضرر كبير بالمالية العامة للمجموعة الأولى وذلك على عكس المجموعة الثانية. يصبح من اللازم مواجهة هبوط الإيرادات العامة بالضغط على النفقات ذات الطابع الاجتماعي. عندئذ يرتفع معدل البطالة ويهبط مستوى معيشة الفئات ذات الدخل المنخفض. وهذا ما حدث للدول الإسلامية التي طبقت برامج الإصلاح الاقتصادي المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي والتي تحت عليها منظمة التجارة العالمية. أمام هذا الوضع لابد من تعويض الخسارة المالية بمكاسب تجارية. بيد أن تحقيق هذه المكاسب غير مؤكد نظراً لضعف مرونة الإنتاج في الكثير من الدول الإسلامية ولوجود قيود تجارية خارجية كسياسات مكافحة الإغراق. من هذا الجانب تصبح سلبيات النظام التجاري العالمي أكبر من إيجابياته.

أما الضرائب على الاستهلاك كالضريبة على القيمة المضافة فإن أهميتها المالية في ميزانيات الدول الصناعية كبيرة جداً ويؤدي تقليصها إلى اختلال مالي لا يعالج إلا بزيادة الضرائب المباشرة كالضريبة على دخول الأفراد والضريبة على الشركات. ويصعب تبني هذا الأسلوب لأسباب سياسية.

وعلى عكس القيود الكمية لا تمنع الرسوم الجمركية من دخول السلع إلى الدولة المستوردة بل تقود إلى ارتفاع أسعار هذه السلع بسبب نقل عبء الرسوم من المستوردين إلى المستهلكين. والضرائب على الاستهلاك تؤدي بالضبط إلى نفس هذه النتيجة وتؤثر تأثيراً بالغاً على التجارة العالمية. في فرنسا

على سبيل المثال يخضع الوقود لضغط ضريبي قدره ٨٤٪ من سعر الاستهلاك أي كما لو كان برميل النفط يخضع لسعر ضريبي قدره ٢٥٪ من سعر الشراء. يتأتى هذه الضغط من الضريبة الداخلية على المنتجات النفطية ومن الضريبة على القيمة المضافة. نتيجة لهذا العبء المرتفع، أصبحت المنتجات النفطية مهمة جداً لميزانية الدولة ولا توجد سلعة أخرى تضاهيها من حيث مكائنتها الضريبية والمالية. في عام ١٩٩٨ بلغت إيرادات الضرائب المفروضة على هذه المنتجات ١٩٥ مليار فرنك^(١) وباتت تعادل نفقات خمس وزارات: الداخلية والخارجية والزراعة والصناعة والثقافة. يعادل هذا المبلغ تقريباً مجموع الإيرادات العامة في الإمارات وقطر والأردن وسوريا والمغرب وتونس. ولا توجد نية لتخفيف العبء الذي يتحمله المستهلكون سواء ارتفعت أسعار النفط الخام أم انخفضت. ولا يقتصر ارتفاع الضغط الضريبي على فرنسا بل يشمل جميع بلدان الاتحاد الأوروبي.

تؤثر هذه السياسة سلباً على صادرات البلدان النفطية لأن ارتفاع أسعار الاستهلاك نتيجة للعبء الضريبي (خاصة في ظروف اقتصادية صعبة سمتها هبوط المقدرة الشرائية ووجود عدد كبير من العاطلين عن العمل) يقود إلى تباطؤ الطلب على المنتجات النفطية فتتخفض مبيعات الدول المصدرة. تتعارض هذه النتيجة مع الاتجاه الحديث للتجارة العالمية الذي يسعى إلى تحرير السلع من جميع القيود. بيد أن النظام التجاري العالمي الجديد يهتم بالدرجة الأولى بالرسوم الجمركية حتى اعتقد البعض بأن التحرير التجاري يعني إزالة هذه الرسوم. في

(1) Union française des industries pétrolières. Rapport annuel. Paris 1998.

أوروبا لا تخضع مواد كثيرة من بينها النفط للرسوم الجمركية إلا بمعدلات ضئيلة لا تستحق الذكر. من هذا الباب تظهر هذه المواد للوهلة الأولى وكأنها متحررة من القيود لكنها في الواقع على العكس تماماً. الضرائب النوعية والضريبة على القيمة المضافة المفروضة على المنتجات النفطية أشد خطورة من الرسوم الجمركية. يساهم هذا الوضع مساهمة فاعلة في تدني الاستهلاك فتتأثر صادرات الدول النفطية لأسباب لا علاقة لها بالسوق. ومع ذلك لا يهتم النظام التجاري الجديد بهذا النوع من تدخل الدولة. إنه تمييز واضح ضد صادرات الأقطار النفطية. ينبغي إذن على هذه الأقطار أن تبذل قصارى جهودها لحث منظمة التجارة العالمية على عدم التفرقة بين الضرائب سواء كانت جمركية أم غير جمركية ما دام الأمر يفضي في الحالتين إلى تردي صادراتها. وتجدر الإشارة إلى أن خمس دول إسلامية (السعودية والعراق وإيران وليبيا والجزائر) التي تستحوذ على ثلثي إنتاج أوبك وعلى أكثر من نصف الاحتياطي النفطي العالمي لا تتمتع بعضوية منظمة التجارة العالمية.

على عكس جولة أورغواي وعلى إثر المؤتمر الرابع لمنظمة التجارة العالمية سوف تثار مشكلة النفط في الجولة التاسعة للمفاوضات متعددة الأطراف وسوف لا يجد المفاوضون صعوبات في بيان علاقة النفط بالتجارة العالمية. فلا يشك أحد في تأثير الصادرات والواردات النفطية على الموازين التجارية وموازن مدفوعات الدول المصدرة والمستوردة. كما يدخل النفط في عدد كبير من المنتجات الصناعية الموجهة للتصدير. لكن المسألة التي ستكون محل جدل شاق تكمن في العلاقة بين الضرائب على الاستهلاك وتجارة النفط. ترى الدول الصناعية الكبرى وبعض الدول النامية المستوردة للنفط أن هذه الضرائب لا تؤثر

على نفاذ النفط إلى الأسواق. وبالتالي فهي على عكس القيود الجمركية لا تتعارض مع تحرير المبادلات الخارجية. وبالمقابل ترى البلدان النفطية أن هذه الضرائب تساهم مساهمة كبيرة في ارتفاع أسعار المنتجات النفطية الأمر الذي يحد من الطلب وبالتالي من صادراتها. لمعالجة هذا التناقض في المواقف يتعين على الدول الصناعية تقديم تنازلات مالية بتقليص هذه الضرائب. بهذه الطريقة توزع المكاسب والالتزامات بصورة عادلة وتستعيد هذه الدول المصدقية التي فقدتها بسبب ضعف تنفيذها لما تعهدت به في جولة أورغواي. ويصبح دفاعها عن تحرير التجارة العالمية يخدم مصالح الجميع لا فقط مصالحها. كما يتعين على أوبك إعادة النظر في وظائفها انسجاماً مع المستجدات الدولية. لم يعد بالإمكان الاقتصار على تحديد سقف الإنتاج وتوزيع حصصه بهدف التأثير على الأسعار. بات من الضروري الدفاع عن مصالح الدول الأعضاء أمام منظمة التجارة العالمية بهدف إزالة العقبات التي تحول دون زيادة صادراتها وفي مقدمتها الضرائب على الاستهلاك.

الختامة :

لا توجد دولة إسلامية تستفيد دون أن تتضرر أو تتضرر دون أن تستفيد من النظام التجاري العالمي المنبثق عن جولة أورغواي والقائم على تحرير المبادلات الخارجية من شتى أشكال القيود. تتوقف درجات الاستفادة والضرر على الحجم التجاري والمالي والتكنولوجي لكل دولة على حدة. كلما زاد هذا الحجم ارتفعت الاستفادة وانخفض الضرر. والعكس بالعكس. كما تعتمد تلك الدرجات على أصناف التجارة التي تنظمها الاتفاقات متعددة الأطراف. ففي ميدان السلع تحقق البلدان الإسلامية المصدرة للمنسوجات والمنتجات الزراعية مكاسب اقتصادية بسبب انفتاح الأسواق العالمية. في حين تتضرر البلدان المستوردة للمواد الزراعية بسبب ارتفاع أسعارها. وفي ميدان الخدمات تستطيع الأقطار الإسلامية المعتمدة على إيرادات السياحة ودخول عمالها بالخارج تحقيق بعض المكاسب. لكن أغلب الدول الإسلامية تتضرر في مجالات أخرى من تجارة الخدمات كتلك التي تتعلق بالمصارف والتأمين والاتصالات. أما الاتفاق الخاص باحترام حقوق الملكية الفكرية فهو يخدم بالدرجة الأولى مصالح الشركات الكبرى التابعة للدول الصناعية.

لكن النظام التجاري العالمي في حالة حركة مستمرة تقتضيها التغيرات الاقتصادية. لن تتوقف إذن المفاوضات متعددة الأطراف. لذلك وعلى إثر الركود الاقتصادي الذي يسود العالم حالياً قرر المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية المنعقد بالدوحة في نوفمبر ٢٠٠١ إطلاق جولة تاسعة للمفاوضات. بات من اللازم استغلال هذه الجولة الجديدة لتعديل ذلك النظام بما يخدم مصالح البلدان الإسلامية.

* إلغاء المفاوضات الثنائية التي تسبق اكتساب عضوية منظمة التجارة العالمية والاكتماء بالتصويت في المؤتمر الوزاري. وعند تعذر هذا الإلغاء لابد من منح صلاحيات واسعة للمنظمة في رفض الاعتبارات غير التجارية التي تؤثر على سير هذه المفاوضات. فالمنطقة العربية مثلاً هي الوحيدة في العالم التي لا يتمتع نصف عدد دولها بعضوية منظمة التجارة العالمية. ولا يعزى السبب إلى نصوص الاتفاقات بل إلى ممارسات الدول المفاوضة التي تعرقل الانضمام لأسباب لا علاقة لها بالتجارة.

* الالتزام المطلق بالاتفاق الخاص بفض المنازعات التجارية الذي يحرم اللجوء إلى العقوبات الانفرادية. الأمر الذي يستوجب تعطيل القوانين الداخلية التي تؤثر سلباً على التجارة الخارجية وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة للبلدان النامية بما فيها الأقطار الإسلامية.

* إعادة النظر في الاتفاق الخاص بالزراعة الذي يمنع الإعانات للصادرات الزراعية. يجب أن تتخذ الحلول في إطار منظمة التجارة العالمية دون الاعتماد على صندوق النقد الدولي والبنك العالمي. ويتعين بالدرجة الأولى مراعاة الوضع التجاري للبلدان الأقل نمواً. وينبغي على الدول الإسلامية المتضررة من تقليص الدعم للصادرات الزراعية المطالبة بمكاسب تجارية تتناسب والخسارة التي تصيب موازينها الخارجية كأن تحصل على تقليص إجراءات مكافحة الإغراق ضد صادراتها.

* عدم الرضوخ للضغوط التي تمارسها الدول الصناعية بشأن احترام الحقوق الاجتماعية للعمل. فهذه الضغوط تتعدى الطبيعة الإنسانية لهذه الحقوق وترمي في نهاية المطاف إلى الحد من القدرة التنافسية لسلع البلدان النامية في أسواق

البلدان الصناعية. عندئذ ستعاني الأقطار الإسلامية من تردي صادراتها وارتفاع معدلات البطالة. وليس هنالك ما يعوض هذه الخسارة.

* طرح مشكلة ارتفاع أسعار الضرائب على استهلاك المنتجات النفطية التي تؤثر على البلدان المصدرة للخام. وسوف تواجه إثارة هذه المشكلة ردود فعل عنيفة من قبل جميع البلدان الصناعية وبعض الدول النامية لأسباب تتعلق بميزانيتها وبالا اعتبارات البيئية. لكن هذه المقاومة تتناقض مع الأساس الذي يقوم عليه النظام الجديد وهو تحرير التجارة العالمية من شتى القيود.

ومن زاوية أخرى تتطلب المصالح الإسلامية وجود إطار مشترك للتعاون. فعلى الرغم من أن التكتلات التجارية أصبحت سمة أساسية من سمات النظام الاقتصادي الدولي الجديد وعلى الرغم من أن الدول الإسلامية أعلنت في مناسبات عديدة عن ضرورة تمتين علاقاتها التجارية، لا يزال العالم الإسلامي مفككاً. الأمر الذي يضعف موقفه في العلاقات الاقتصادية الدولية. يتعين إذن إنشاء مناطق إقليمية حرة ليست بالضرورة جغرافية ويستحسن أن تتداخل الدول في انتمائها إلى أكثر من منطقة واحدة. كما يمكن لمنظمة المؤتمر الإسلامي إحداث جهاز للتنسيق بين هذه المناطق بهدف دمجها لاحقاً في منطقة تجارية إسلامية موحدة. عندئذ تنصرف الأقطار الإسلامية لمعالجة مشكلاتها الاقتصادية ونبذ صراعاتها السياسية والعسكرية. وهكذا تزداد معدلات النمو ويتحسن حجم الإنتاج ونوعيته في جميع القطاعات وتعالج معوقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة. بالنتيجة النهائية ترتفع القدرة المالية والتجارية فتغلب إيجابيات الاتفاقات متعددة الأطراف على سلبياتها ويصبح للعالم الإسلامي وزن حقيقي في منظمة التجارة العالمية.

فهرس المصادر والمراجع :

باللغة العربية :

- ١- الأمانة العامة. جامعة الدول العربية. التقرير الاقتصادي العربي الموحد. السنوات ١٩٩٦ و ١٩٩٧ و ١٩٩٩.
- ٢- الأمانة العامة. جامعة الدول العربية. اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري لعام ١٩٨١.
- ٣- الأمانة العامة. مجلس التعاون لدول الخليج العربية. الاتفاقية الاقتصادية الموحدة. ١١ نوفمبر ١٩٨١. الرياض.
- ٤- جامعة الدول العربية. المجلس الاقتصادي والاجتماعي. القرار رقم ١٣١٧ الصادر في ١٧ شباط ١٩٩٧.
- ٥- إبراهيم العيسوي. الجات وأخواتها. النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت ١٩٩٥.
- ٦- جابر فليفل. "مفاوضات أورغواي وانضمام عمان إلى منظمة التجارة العالمية". غرفة تجارة وصناعة عمان. مجلة الغرفة. العدد ١٢٢. مارس ٢٠٠٠.
- ٧- طاهر حمدي كنعان. "دور الدولة في البيئة الاقتصادية العربية الجديدة. نظرة عامة من خلال آراء المشاركين". الصندوق العربي للإئماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي. ندوة الكويت ٤-٥ آذار ١٩٩٧.
- ٨- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية لعام ١٩٨١.
- ٩- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. "مناخ الاستثمار في الدول العربية". الصفاة ١٩٩٩.

- ١٠- منظمة التجارة العالمية. البيان الختامي للمؤتمر الوزاري الرابع المنعقد بالدوحة بين ٩ و ١٤ نوفمبر ٢٠٠١.
- ١١- معتصم رشيد سليمان. "منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى". مجلة شؤون عربية. ديسمبر ١٩٩٩.
- ١٢- ستيفن كولاب. "هل هناك حاجة إلى معايير دولية للعمل لمنع الإغراق الاجتماعي؟". صندوق النقد الدولي. مجلة التمويل والتنمية. ديسمبر ١٩٩٧.

باللغة الفرنسية :

- Attac. «Remette l'OMC à sa place». Edit. 1001 nuits. Paris 2001.
- Banque mondiale. «Rapport sur le développement dans le monde». Washington 1998.
- Banque mondiale. «Base de données sur la privatisation». Washington 1998.
- Banque mondiale. «Rapport sur le développement dans le monde. 1999-2000». Washington 2000.
- O. Blin. «L'Organisation mondiale du commerce». Edit. Ellipses. Paris. 1999.
- Centre d'études prospectives et d'informations internationales. «L'économie mondiale 1998». Edit. La Découverte. Paris 1997
- E. Combe. «L'Organisation mondiale du commerce». Edit. Armand Colin. Paris 1999.
- Conseil de l'Europe. Assemblée parlementaire. Recommandation n° 1308 relative à l'Organisation mondiale du commerce et aux droits sociaux. 7 novembre 1996.

- El. H. Hzaïne. «Le commerce des services des Etats membres de l'OCI». CIDC. Casablanca.
- Organisation mondiale du commerce (OMC). «Un commerce ouvert sur l'avenir». Genève 1995.
 - OMC. Organe d'examen des politiques commerciales. Egypte.
 - + Rapport du Secrétariat et du gouvernement. 9 juin 1999.
 - + Conclusion du Président. 25 juin 1999.
 - OMC. Organe d'examen des politiques commerciales. Bangladesh.
 - + Rapport du Secrétariat et du gouvernement. 26 avril 2000.
 - + Conclusion du Président. 5 mai 2000.
 - OMC. Focus. Genève. N° 13. 1996. N° 21. 1997. N° 33. 1998. N° 39. 1999.
 - OMC. Annexe 3. «Mécanisme d'examen des politiques commerciales».
 - OMC. Accord instituant l'Organisation mondiale du commerce.
 - OMC. Accord sur l'agriculture.
 - OMC. Décision sur les mesures concernant les effets négatifs possibles du programme de réforme sur les PMA et les PVD importateurs nets de produits alimentaires.
 - OMC. Rapport annuel 2000.
 - OMC. Accord sur les sauvegardes.
 - OMC. Annexe 1B. Accord général sur le commerce des services.
 - OMC. Annexe 1C. Accord sur les aspects des droits de propriété intellectuelle qui touchent au commerce.
 - OMC. Déclaration ministérielle de Singapour. 13 décembre 1996.
 - MOCI. «Le Mercosur, un champion en puissance». Paris. 6 mars 1999.
 - M. Rainelli. «L'Organisation mondiale du commerce». Edit. La Découverte. Paris. 1996.
 - Union française des industries pétrolières. Rapport annuel. Paris 1998.

- FAO. Yearbook. 1998.
Organization of the Islamic Conference (OIC). «ICDT's Annual Report 1999 on Inter-Islamic Trade».
- OIC. The Eighth Islamic Summit Conference. Tehran. 9-11 December 1997. Resolution n° 1/8-E (IS). Resolution n° 2/8-E (IS). Resolution n° 6/8-E (IS).
- OIC. The Twenty-sixth Session of the Islamic Conference of Foreign Ministers. Ouagadougou. 28 June - 1 July 1999.
- OIC. «ICDT's Annual Report 1999 on Inter-Islamic Trade».
- OIC. ICDT. Trade Guide: Saudi Arabia.
- OIC. ICDT. Trade Guide: Turkey.
- OIC. ICDT. Trade Guide: UAE.
- United Nations. UNCTAD. «World Investment Report 1998». Trends and Determinants.
- Y. Yaman. «The Implications of the Fats on Turkey and Central Asian Islamic Countries». ICDT. Casablanca.